



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية



العنوان:

أثر العولمة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2016)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذة:

د. شريط إيمان

من إعداد الطالبة:

- سعد الله حنان

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
ضياف علية	رئيسا	أستاذ محاضر -ب-	جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة-
شريط إيمان	مشرفا	أستاذ محاضر -ب-	جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة-
حامي محسن	ممتحنا	أستاذ مساعد -أ-	جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة-

السنة الجامعية: 2018-2019

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي:

إلى تاج رأسي وفخري وعوني في هذه الحياة
"أبي العزيز"

إلى معنى الحب والحنان، إلى من كان دعائها سر نجاحي
"أمي الحبيبة"

إلى من تقاسمت معهم دروب الحياة أخواتي:

"وفاء، إيمان، فردوس، رميساء، ماريا"

إلى أخي "لقمان" حفظه الله

إلى أخي "مسعود" رحمه الله

إلى اليرقات الصغيرة "تسنيم، لجين، مريم، أنفال، فرح، مرام، مهدي، محمد" رعاهم الله
إلى زوجي الغالي وشريك حياتي حفظه الله الذي دعمني طيلة مشواري الدراسي وأمدني بالصبر

والعزيمة على إتمام هذه المذكرة

إلى جميع الأهل والأحباب والأصدقاء

إلى كل الأساتذة من الطور الابتدائي إلى أن أصبحت طالبة جامعية

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم صفحتي

حنان

التشكر

قال الله تعالى: « ولا تنسوا الفضل بينكم ».

الآية "237" من سورة البقرة

أولا وقبل كل شيء أحمد الله عز وجل وأشكره على توفيقه لي في انجاز هذا العمل

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة "شريط إيمان" على كل ما قدمته لي من نصائح وتوجيهات طيلة إعداد هذه المذكرة التي أشرفت علي بتوجيهاتها السديدة وآرائها الوجيهة ولم تبخل علي بنصائحها القيمة

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام أعضاء اللجنة المناقشة الذين قبلوا الإشراف على مناقشة هذه المذكرة

وأوجه كافة التحية والشكر لكافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر العولمة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) ولتحقيق هذا الغرض تم تحديد متغيرات الدراسة بالاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره المؤشر العام للعولمة المالية والنتاج المحلي الإجمالي كونه يعبر عن النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM وقد تم استخدام بيانات لسلاسل زمنية سنوية بالإضافة إلى اختبار التكامل المشترك واختبار السببية لجرانجر.

وتوصلت هذه الدراسة من خلال اختبار التكامل المشترك لجوهانسن إلى وجود علاقة ديناميكية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عند مستوى معنوية 5% وعلى ضوء اختبار السببية لجرانجر توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، أي أن الزيادة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أن للعولمة المالية تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016).

الكلمات المفتاحية: العولمة المالية- الاستثمار الأجنبي المباشر- النمو الاقتصادي- الناتج المحلي الإجمالي - نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM.

Abstract :

This study aims to measure the impact of financial globalization on economic growth in Algeria since 1990 to 2016, by studying Foreign direct investment (FDI) as an indicator of financial globalization and gross domestic product (GDP) as a reflect of economic growth using the error correction vector model.

The study confirms that financial globalization had positive impact on the economic growth in Algeria during the period (1990-2016).

Keywords: Financial globalization- foreign direct investment- economic growth - gross domestic product - vector error correction model.

الصفحة	المحتويات
	الإهداء
	تشكر
	الملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة المختصرات والرموز
	قائمة الملاحق
أ- ث	مقدمة عامة
	الفصل الأول: دراسة نظرية لظاهرة العولمة المالية والنمو الاقتصادي
6	تمهيد
18-7	المبحث الأول: ماهية العولمة المالية
7	المطلب الأول: مدخل إلى العولمة الاقتصادية
9	المطلب الثاني: مفهوم العولمة المالية والعناصر الأساسية لها
15	المطلب الثالث: مزايا ومخاطر العولمة المالية
28-19	المبحث الثاني: النمو الاقتصادي وعلاقته بالعولمة المالية
19	المطلب الأول: النمو الاقتصادي والمفاهيم المرتبطة به
22	المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وكيفية قياسه

24	المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو في الفكر الاقتصادي وعلاقته بالعولمة المالية
31-29	المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية
29	المطلب الأول: الدراسات العربية
30	المطلب الثاني: الدراسات المحلية
32	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر العولمة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)
34	تمهيد
37-35	المبحث الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة وإجراءاتها
35	المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة
36	المطلب الثاني: منهجية الدراسة وإجراءاتها
37	المطلب الثالث: توصيف النموذج المستخدم في الدراسة
64-38	المبحث الثاني: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)
38	المطلب الأول: تحليل تطور متغيرات الدراسة
43	المطلب الثاني: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة
52	المطلب الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة
65	خلاصة الفصل
67	خاتمة عامة
73	قائمة المراجع

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر (ADF)	52
02	نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ في نموذج الـ (VAR)	53
03	نتائج اختبار التكامل المشترك حسب طريقة جوهانسون	53
04	نتائج اختبار جرانجر للعلاقة السببية	54
05	نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)	55
06	نتائج اختبار LM	57
07	نتائج اختبار White	58
08	نتائج اختبار معنوية المعالم في المدى الطويل	58
09	نتائج اختبار Wald	60
10	تحليل مكونات التباين	62

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
39	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2016	01
41	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016	02
61	دوال الاستجابة الدفعية للنموذج	03

قائمة المختصرات

الاختصار	الدلالة
FMI	صندوق النقد الدولي
OCDE	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
IDE	الاستثمار الأجنبي المباشر
PIB	الناتج المحلي الإجمالي
VECM	نموذج متجه تصحيح الخطأ

مقدمة عامة

تمهيد:

تعتبر العولمة المالية نوع من أنواع العولمة الاقتصادية والتي تمثلت في التشابك والترابط شبه الكامل بين الأنظمة المالية والنقدية لمختلف الدول بدأت بإجراءات التحرير المالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل وإزالة القيود أمام حركة رأس المال وذلك لتوافر الفرص الاستثمارية في ظل انفتاح الأسواق والمؤسسات المالية وتكاملها مع بعضها البعض وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو لاقصادي وتحسن فرص التشغيل وتنويع مصادر الدخل لذا لجأت أغلب الدول وبالأخص النامية منها إلى خلق بيئة اقتصادية ملائمة فضلا عن إصلاح القطاع المالي الذي يعد أحد العوامل الرئيسية في عملية النمو الاقتصادي لدوره في تعبئة الموارد وتوسيع نطاق الادخارات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتسوية المدفوعات وتقليل المخاطر وتسيير تدفقات رؤوس الأموال في الوقت الذي أصبح فيه العالم ساحة للتنافس في جذب عناصر العولمة المالية من خلال خلق البيئة الاستثمارية التي تستطيع جذب أكبر قدر من الاستثمارات من خلال القوانين والتشريعات والتسهيلات اللازمة ذلك.

ولعل من أبرز سمات العولمة المالية الانتشار الواسع لحركة رؤوس الأموال عبر العالم والذي كان محل اهتمام العديد من الاقتصاديين منذ القديم وبشكل كبير مع مطلع القرن العشرين وذلك بانتشار الشركات المتعددة الجنسيات في العالم إلى جانب هذا يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أهم مصادر التمويل الخارجي ومن المقومات المهمة والضرورية التي تلعب دورا بارزا في صياغة مبادئ النظام العالمي إضافة لما يمكن أن يوفر من مزايا فقد ظهرت الحاجة إلى صياغة أطر قانونية تنظم العلاقة بين مختلف الأطراف المعنية لحماية الاستثمار من كل تجاوز حيث أن الدول المستقبلية لمثل هذا النوع من الاستثمار لا تحصل إلا على رأس المال والمزايا التكنولوجية والإدارية التي لا يمكن الحصول عليها من مصدر آخر فقد تتمثل استفادة الدول المضيفة في تمكنها من الاتصال بشبكات الإنتاج والتوزيع العالمية والتي تم تطويرها من قبل الشركات الاستثمارية ذاتها فكل من الدول النامية وكذلك الدول التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي في حاجة ماسة للاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص فالادخار الداخلي غالبا ما يكون غير كاف لتمويل احتياجاتها الاستثمارية ولهذا فكل دول العالم ليس الدول النامية فحسب وإنما الدول المتقدمة أيضا تعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر هو المحفز والمحرك للنمو الاقتصادي في ظل ما يعرف بالعولمة المالية.

وبالنظر لأهمية عناصر العولمة المالية في إحداث النمو الاقتصادي وسد الفجوات المالية والتكنولوجية الإدارية حرصت الجزائر على أن يأتي الهدف التنموي في مقدمة الأهداف الاقتصادية التي من أجلها يتم الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه محفز من محفزات النمو الاقتصادي.



➤ إشكالية البحث:

على ما ضوء ما سبق تتمحور إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما طبيعة العلاقة بين العولمة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) ؟

ومن خلال هذه الإشكالية ومن أجل الإحاطة بالموضوع يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالعولمة المالية؟ وما هي أهم مؤشراتها؟
- كيف تساهم العولمة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي؟
- هل توجد علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره المؤشر العام للعولمة المالية وبين النمو الاقتصادي في الجزائر؟

➤ فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- لا توجد علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر.
- توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر.

➤ مبررات اختيار موضوع الدراسة:

هناك عدة مبررات لاختيار موضوع هذه الدراسة يمكن إجمالها فيما يلي:

- إن المبرر الأساسي لاختيار موضوع العولمة المالية وربطه بالنمو الاقتصادي هو الحدثة النسبية لهذا الموضوع وأهميته البالغة في عالم اليوم، وإلى جانب اتساع الموضوع وشموليته لكل الجوانب المتعلقة بالاقتصاد الدولي.

- الرغبة في البحث في موضوع العولمة المالية والتعرف على مزاياها وسلبياتها.
- الاهتمام بالأثر الذي ينجم عن تزايد ظاهرة العولمة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- الميل الشخصي لهذا الموضوع نظرا لعلاقته بالتخصص.

➤ أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها:
- محاولة قياس أثر العولمة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- تحديد طبيعة العلاقة بين العولمة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- إبراز الإطار النظري لظاهرة العولمة المالية والنمو الاقتصادي.
- اختبار الفرضيات التي تفسر طبيعة العلاقة بين العولمة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

➤ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- تظهر أهمية الدراسة من خلال أهمية الموضوع المعالج بحد ذاته، فقد اكتسب موضوع العولمة المالية والنمو الاقتصادي اهتماما كبيرا من قبل مختلف الباحثين بين معارضين ومؤيدين، وذلك فيما يتعلق بمدى مساهمة العولمة المالية في خلق فرص استثمارية خارجية واسعة أكثر ربحية مما يزيد في معدلات النمو الاقتصادي.
- كون تعدد ظاهرة العولمة المالية من أكثر الظواهر إثارة للجدل والنقاش في السنوات الأخيرة، وأصبحت من أبرز مظاهر التطور العالمي على جميع المستويات.

➤ حدود الدراسة:

والتي تتمثل فيما يلي:

- الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري بالاعتماد على بيانات سنوية من تقارير بنك الجزائر والبنك العالمي.
- الإطار الزمني: لقد تم تحديد فترة هذه الدراسة خلال الفترة (1990-2016)، كون شهدت هذه الفترة مراحل تطبيق عدة مخططات تنموية وبرامج استثمارية عمومية في الجزائر.

➤ منهج الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي:** من أجل عرض الأسس النظرية لظاهرة العولمة المالية والنمو الاقتصادي والعلاقة المتبادلة بينهما، وكذلك من أجل وصف متغيرات الدراسة ووصف النموذج المستخدم في الدراسة.
- **المنهج التحليلي:** وهذا قصد تحليل تطور متغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة المدروسة، وكذا تحليل النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة القياسية لأثر العولمة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- **المنهج التاريخي:** من أجل عرض النشأة التاريخية لظاهرة العولمة المالية وبداية ظهورها والتطرق إلى النمو الاقتصادي وأهم النظريات المفسرة له في الفكر الاقتصادي.
- **المنهج التقويمي:** وهذا قصد تقييم سلوك ظاهرة العولمة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر والتعرف على أهم مزاياها وسلبياتها على الدول.

- المنهج الاستقرائي: وذلك عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات باللغة العربية والأجنبية وتصفح المواقع الالكترونية التي عالجت الموضوع أو جزء منه.

➤ هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين:

حيث خصص الفصل الأول للدراسة النظرية لظاهرة العولمة المالية والنمو الاقتصادي وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية العولمة المالية

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي وعلاقته بالعولمة المالية

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية

أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة القياسية لأثر العولمة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) وقد تم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة وإجراءاتها

المبحث الثاني: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والناجم المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

➤ صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة ما يلي:

- نقص المراجع الخاصة بالعولمة المالية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي سواء باللغة العربية أو باللغة الأجنبية.

- نقص المراجع التي تهدف إلى قياس أثر العولمة المالية على النمو الاقتصادي.

- صعوبة الحصول على الإحصائيات الكافية لإعداد البحث وتضاربها أحيانا نتيجة اختلاف المصادر الشيء الذي تطلب الكثير من الجهد والوقت من أجل اختيار أدق المعطيات وأقربها إلى الصحة وأكثرها مصداقية.

الفصل الأول:

دراسة نظرية لظاهرة العولمة المالية

والنمو الاقتصادي

تمهيد:

تعتبر العولمة من أبرز مظاهر التطور العالمي على جميع المستويات إلا أنه تبقى العولمة الاقتصادية منبع كل الأنواع ويعتبر المجال المالي أبرز سماتها وتجلياتها وسميت بظاهرة العولمة المالية وهي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي وتتمثل في التكامل المالي العالمي والانفتاح على أسواق رأس المال مما تسمح بزيادة العمليات والتبادل بين دول العالم.

وشهدت الساحة الاقتصادية العالمية في ظل ما يعرف اليوم بالعولمة المالية تحولات غير مسبوقه تمثلت أساسا في الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية والزيادة السريعة والمضطردة للتجارة الدولية وحجم المبادلات المالية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أضحي من أبرز المعالم الكبرى للأداء الاقتصادي العالمي حيث تسعى الدول نحو تجسيد المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحفيز نمو اقتصادياتها وخلق المزيد من فرص العمل وتنويع مصادر الدخل وجلب التكنولوجيات الحديثة وإقامة المشاريع الإنتاجية والمساهمة في تحسين المعيشة، وكذا تعزيز قواعد الإنتاج وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق مزايا تنافسية في مجال التصدير والتسويق وبالتالي تسريع وتيرة النمو الاقتصادي. وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية العولمة المالية

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي وعلاقته بالعولمة المالية

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية

المبحث الأول: ماهية العولمة المالية

تعد العولمة ظاهرة متعددة الأبعاد تؤثر على كل جوانب الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية والبيئية، إلا أن الجانب الاقتصادي هو أبرز جوانب العولمة خاصة في جانبه المالي، وقد تم التركيز في هذه الدراسة على العولمة المالية والتي تعد نتاجاً لعمليات التحرير المالي، وقبل التطرق للعولمة المالية وجب التطرق إلى ماهية العولمة الاقتصادية.

المطلب الأول: مدخل إلى العولمة الاقتصادية

قبل التطرق إلى مفهوم العولمة الاقتصادية سيتم تقديم مختلف التعاريف التي أعطيت للعولمة ودراسة التطور التاريخي لها.

أولاً: تعريف العولمة

شاع استخدام لفظ العولمة في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين وبالذات بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، ومع هذا فإن الظاهرة ليست حديثة بالدرجة التي قد توحي بها حداثة هذا اللفظ، فالعناصر الأساسية في فكرة العولمة تتمثل في ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم، فكل هذه العناصر يعرفها العالم منذ أواخر القرن الخامس عشر، وعلى الأخص منذ عصر الرأسمالية التجارية¹. وما جعل العولمة تبرز آثارها أكثر هو تعمق آثار الثورة العلمية خاصة التكنولوجية والتطورات الكبرى التي حدثت في عالم الاتصال، حيث أنها أحدثت ثورة في العالم من خلال تطور الحواسيب الإلكترونية والأقمار الصناعية وظهور شبكة الأنترنت². كما سنوضحه في المطلب الثاني من هذا المبحث.

ولقد تعددت تعاريف العولمة ولم تتفق الآراء على تعريف واحد شامل وجامع لها.

1. العولمة لغة:

وهي كلمة مشتقة من العالم على وزن قولبة³، ويقال عولم الشيء أي جعله عالمياً⁴، وهي ترجمة للكلمة الانجليزية «Globalisation» المشتقة من كلمة Glob⁵. بمعنى أن العولمة هي "إكساب الشيء طابع العالمية وبخاصة جعل نطاق الشيء وتطبيقه عالمياً"⁶.

¹ - عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف "نظرة شمولية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، الخرطوم، السودان، 2005، ص 02.

² - مصطفى رجب، العولمة ذلك الخطر القادم "أسبابها - تداعياتها الاقتصادية - آثارها التربوية"، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 18.

³ - نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة العولمة وأنواعها، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2010، ص 09.

⁴ - ممدوح محمد منصور، العولمة ودراسة المفهوم والظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص 11.

⁵ - عبد الله غالم، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014، ص 20.

⁶ - عبد المنصف حسين رشوان، العولمة وآثارها (رؤية تحليلية إضافية)، المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص 12.

إذن المعنى اللغوي للعولمة: "الكلمة المشتقة من مدلول العالم تعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله"¹.

2. العولمة اصطلاحاً:

لقد تعددت تعريفات العولمة حسب اتجاهات المفكرين وانحيازهم لها لذلك يمكن ذكر البعض منها فيما يلي: يعرف **صديق جلال العظم** العولمة على أنها "حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ"².

وعرف **محمد الأطرش** العولمة بأنها "اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وثانياً خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية، وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، وأن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات"³.

ويرى **محمد عابد الجابري** العولمة بأنها "تعني جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من المحدود المراقب إلى اللا محدود الذي ينأى عن كل مراقبة والمحدود هنا هو أساساً الدولة القومية التي تتميز بحدود جغرافية وبمراقبة صارمة أما اللا محدود، فالمقصود به العالم أي الكرة الأرضية"⁴.

ومن خلال التعريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للعولمة بأنها "ظاهرة أيديولوجية جاءت تنتزع العالم في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والمعلوماتية".

ثانياً: تعريف العولمة الاقتصادية

توصف العولمة بأنها تجليات لظاهرة اقتصادية تتمثل في تحرير الأسواق الخوصصة وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي ومن بعض وظائفها مثل: الرعاية الاجتماعية وتغيير نمط التكنولوجيا وتوزيع الإنتاج عبر القارات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل بين الأسواق المالية"⁵.

¹ - هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 28.

² - كامل علاوي الفتلاوي، عاطف لافي مرزوق، العولمة ومستقبل الصراع الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 37.

³ - مولود زايد الطيب، العولمة والتماكك المجتمعي في الوطن العربي، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، ليبيا، 2005، ص 16.

⁴ - رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأولى، عمان، 2008، ص 29.

⁵ - شذا جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، عمان، الأردن، 2008، ص 17.

وعليه عرف صندوق النقد الدولي العولمة في تقريره آفاق الاقتصاد العالمي 1997 بأنها "تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل متعددة منها زيادة حجم ونوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا"¹.

وتتحدد العولمة الاقتصادية في نوعين رئيسيين هما: العولمة الإنتاجية، العولمة المالية.

المطلب الثاني: مفهوم العولمة المالية والعناصر الأساسية لها

يعتبر الجانب المالي القوة المحركة لعجلة العولمة الاقتصادية حيث لا يمكن فصل الجانب المالي للعولمة عن الجانب الاقتصادي بأي شكل من الأشكال.

أولاً: تعريف العولمة المالية والعوامل المؤدية إليها

سيتم تقديم بعض تعاريف العولمة المالية وأهم العوامل المؤدية إليها.

1. تعريف العولمة المالية:

للعولمة المالية عدة تعاريف يمكن ذكر البعض منها فيما يلي:

العولمة المالية هي "عملية مرحلية لإقامة سوق شاملة ووحيدة لرؤوس الأموال تتلشى في ظلها كل أشكال الحواجز الجغرافية والتنظيمية لتسود بذلك حرية التدفقات المالية من أجل ضمان أفضل توزيع لمختلف أشكال رؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط في أثناء البحث عن أعلى العوائد وأقل المخاطر"².

وتعرف العولمة المالية أيضا بأنها "ظاهرة مرتبطة بالنمو والتطور الرأسمالي والتراكم المضطرد في رأس المال، وتعني أيضا زيادة حركية أو حرية انتقال رؤوس الأموال بدون قيود بين الدول أو على الصعيد العالمي، فأصبحت مؤشرا مهما لعولمة الاقتصاد العالمي"³.

كما عرفت أيضا بأنها "ذلك التشابك والترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول والذي بدأ يتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي ورفع الحواجز في الولايات المتحدة وبريطانيا ثم في باقي الدول الصناعية الرئيسية الأخرى بعد ذلك وتطبيق أسعار الصرف المرنة"⁴.

¹- تقرير صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، العولمة الفرص والتحديات، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1997، ص55.

²- ساعد مرابط، أسماء بلميهوب، العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات "دراسة حالة الجزائر والدول النامية"، جامعة خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 21-22 نوفمبر 2006، ص 04.

³- عبد الوهاب رميدي، علي سماي، العولمة المالية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات "دراسة حالة الجزائر والدول النامية"، بسكرة، الجزائر، يومي 20-21 نوفمبر 2006، ص05.

⁴- أسماء دردور، نسرین بن زاوي، الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 20-21 أكتوبر، 2009، ص 03.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للعولمة المالية بأنها "النمو الهائل في حجم ونوعية المعاملات المالية الذي يخترق كل أشكال الحواجز الجغرافية والقيود التنظيمية بحيث تصبح المعاملات المالية تتم في إطار سوق مالي عالمي موحد من أجل الحصول على أعلى العوائد بأقل المخاطر".

2. العوامل المؤدية إلى العولمة المالية

لقد تعددت العوامل التي أدت إلى بروز العولمة المالية وتسارعها ومن أهمها:

1.2 تنامي الرأسمالية المالية:

لقد كان النمو المطرد الذي حققه رأس المال المالي والمتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية من خلال تنوع أنشطته وزيادة درجة تركزه، دورا أساسيا في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية، فأصبحت معدلات الربح التي يحققها رأس المال المالي تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقي وأصبحت الرأسمالية ذات طابع ريعي تعيش على توظيف رأس المال لا على استثماره.¹

2.2 عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية:

إن توافر المدخرات والفوائض المالية على مستوى الأسواق المالية المحلية في كثير من الدول أدى إلى عجز هذه الأسواق عن استيعابها، وبالتالي اتجهت تلك الفوائض تبحث عن فرص أفضل للاستثمار في أسواق المال الخارجية نظرا لزيادة العائد وهو ما أدى إلى تزايد الاتجاه نحو العولمة المالية.²

3.2 ظهور المشتقات المالية:

ارتبطت العولمة المالية بظهور كم هائل من الأدوات المالية الجديدة التي أصبحت تستقطب العديد من المستثمرين، فإلى جانب الأدوات التقليدية المتداولة في الأسواق المالية (الأسهم والسندات)، أصبح هناك العديد من الأدوات الاستثمارية منها المشتقات التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية وتشمل المبادلات، المستقبلية، الخيارات.. الخ، وكل هذه الأدوات تتطور من فترة لأخرى بحيث تتيح للمستثمرين مساحة واسعة من الاختيارات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وتلعب دورا مهما في تحقيق التقارب بين مختلف الأسواق المالية.³

4.2 التحرير المالي:

ارتبطت العولمة المالية كظاهرة ارتباطا وثيقا بموجة التحرير المالي فازداد بذلك التشابك والترابط والاندماج لأنظمة المالية والنقدية للدول، ويعتبر التحرير المالي عامل مصيري للعولمة المالية بحيث ظهرت العولمة المالية نتيجة لتحرير الأسواق المالية في كل من الدول المصدرة والمتلقية لها، فقد قامت الكثير من الدول بإلغاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود مما زاد معدل نمو هذه التدفقات وسرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية

¹ - شذا جمال الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 20، 21.

² - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظمتها-شركاتها-تداعياتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 63.

³ - شذا جمال الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 22.

واستخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية والمالية، وهذا ما جعل الدول النامية أكثر تكاملا مع النظام العالمي.¹

5.2 نمو سوق السندات الدولية:

تبرز السندات بشكل خاص كأحد أهم الأدوات المالية المتداولة في الأسواق المالية العالمية، حيث لوحظ أن جزء كبير من عمليات تسارع عولمة الأسواق المالية يعود إلى النمو الكبير الذي حدث في إصدارات السندات وتداولها في تلك الأسواق وبالأخص السندات الحكومية التي تعتبر جوهر سوق السندات عموماً، وإن البداية الفعلية لهذا النمو ترجع إلى عام 1973 وهو العام التي ارتفعت فيه أسعار النفط عالمياً، ورغم التباطؤ الذي شهده إصدار السندات دولياً خلال السبعينات وبداية الثمانينات بسبب ارتفاع معدلات التضخم وظهور أسعار الفائدة الحقيقية سالبة، إلا أنه استعاد نشاطه في التسعينات وحدث ما يشبه الانفجار في سوق السندات الدولية بازدياد الطلب على الأموال، وهذا ما ساعد في تسارع العولمة المالية.²

6.2 التقدم التكنولوجي:

ساهم هذا العنصر في مجال الاتصالات والمعلومات مساهمة فعالة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية، حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمانية بين الأسواق الوطنية المختلفة إضافة إلى انخفاض تكلفة الاتصالات السلكية واللاسلكية وعمليات المحاسبة إلى درجة كبيرة، وقد ساهم التقدم التكنولوجي في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر وفي زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية.³

7.2 إعادة هيكلة صناعات الخدمات المالية :

لقد حدثت تغيرات كبيرة في صناعة الخدمات المالية وبالتالي زادت عمليات إعادة هيكلة تلك الصناعة مما أدى إلى الإسراع بالعولمة المالية، فقد حدث تغير ملموس وواضح في الأعمال والأنشطة المصرفية بل توسعت دائرة الأعمال المصرفية سواء محلياً أو عالمياً بدرجة لم يسبق لها مثيل وخاصة بعد التحرير وإلغاء القيود في ضوء عمليات التحرير المالي التي حدثت في العقد الأخير أي القرن الحادي والعشرين.⁴

8.2 الخصخصة:

لعبت خصخصة شركات القطاع العام وبعض الخدمات العامة دوراً مهماً في توسيع نطاق العولمة المالية، وبخاصة في ضوء تزايد عمليات التحرير المالي في الدول التي توجد بها برامج واسعة للخصخصة والتي سمحت للأجانب بتملك هذه الشركات أو المساهمة في ملكيتها وقد شارك المستثمرون الأجانب في تنفيذ برامج كثيرة

¹ عبد الله خبابة، رابح بوقرة، الوقائع الاقتصادية (العولمة الاقتصادية-التنمية المستدامة)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 252.

² رمزي زكي، عولمة الأسواق المالية" الفرص والمخاطر للبلاد النامية"، المؤتمر العلمي الرابع للاقتصاديين الكويتيين، 26-27 أبريل، الكويت، 1999، ص ص 570، 571.

³ فاطمة الزهراء سعيدي، الآثار الاقتصادية للعولمة المالية على الأسواق المالية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 14، المجلد 01، 2016، ص 253.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظمتها- شركاتها- تداعياتها)، مرجع سبق ذكره، ص 62.

للخصخصة في الدول النامية، وبالتالي هناك علاقة وطيدة بين زيادة تدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى بعض الأسواق المالية وبرامج الخصخصة الموجودة في بلاد هذه الأسواق¹.

ثانيا: العناصر الأساسية للعولمة المالية

يعد الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر من أهم العناصر التي أسهمت في الإسراع بعمليات العولمة المالية، حيث عمدت الدول المتقدمة والنامية على جذب الاستثمارات وبشتى أشكالها وأنواعها بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية والإستراتيجية طويلة الأجل.

1. الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عنصر أساسي من عناصر العولمة المالية إلا أن مفهومه لم يلقى إجماعا من طرف المنظمات الاقتصادية الدولية والاقتصاديين.

حيث يعرفه صندوق النقد الدولي (FMI) على أنه "نوع من الاستثمارات الدولية التي تعكس هدف حصول كيان (عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"².

ويعرف عبد السلام أبو قحف أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو "الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الأجنبي في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة"³.

يعرف أيضا Raymond الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، ويتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو بالفرع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجنب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية و رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخصوصا عند إنشاء المؤسسة"⁴.

من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "توظيف رؤوس الأموال أو الادخارات المتاحة في اقتصاد ما، ومن قبل الأشخاص والمشروعات التي تنتمي إلى هذا الاقتصاد في أنشطة أجنبية، ويكون المستثمر فيها مالكا لكل أو جزء من المشروع الاستثماري، وهو استثمار طويل الأجل، يتحكم

¹ رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 579.

² أحمد هدروق، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1970-2008)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011، ص 06.

³ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص 366.

⁴ Raymond Bertrand, *économie financière internationale*, édition PUF, paris, 1971, p 91.

المستثمر الأجنبي غالباً في إدارة المشروع وتنظيمه، ويسعى إلى تحقيق الربح". وفيما يلي العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ولقد اعتمدت العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء سياسات وعوامل محفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

✓ **العوامل السياسية:** يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث أن الاستقرار السياسي في أي بلد له تأثير كبير على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرار بقبول أو رفض المشروع، ليس على أساس حجم السوق أو العائد وحسب وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد¹.

✓ **العوامل الاقتصادية:** تتمثل العوامل الاقتصادية في الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال والكفاءات والأيدي العاملة ذات التكلفة المنخفضة، والتي ينبغي أن يصاحبها أوضاع سياسية مستقرة والأداء الاقتصادي والمالي الكفاء وحزمة حوافز تساعد على خلق بيئة اقتصادية سليمة².

✓ **العوامل القانونية والتشريعية:** تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل: مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها³.

✓ **العوامل الإدارية:** يعد النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية لجذب الاستثمار وأهم مظاهر البيئة الإدارية توفر أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الروتين والزمن للحصول على تراخيص لإنشاء وإقامة مشروع للاستثمار، وأيضاً القضاء على البيروقراطية ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية⁴.

¹- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 09.

²- أحمد موفق، حلا سامي خضير، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 80، 2010، ص 147.

³- شهباز صياد، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، وهران، الجزائر، 2012-2013، ص 15.

⁴- محمد سلمان جاسم، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق بعد 2003 (الواقع والطموح)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 101، المجلد 23، 2017، ص 417.

2. الاستثمار الأجنبي غير المباشر

يشكل هذا النوع من الاستثمار العنصر الثاني من عناصر العولمة المالية والذي يعد من الأدوات الاقتصادية المهمة لأنه يمثل الوحدات القادرة على جذب المدخرات ومن ثم توظيفها في مشروعات أكثر فائدة وأكثر طموحا عن طريق السوق المالية.

ويقصد بالاستثمار الأجنبي غير المباشر الاستثمار في المحفظة المالية أو الاستثمار في الأوراق المالية وذلك عن طريق شراء السندات الخاصة بأسهم الحصص، أو سندات الدين، أو سندات الدولة من الأسواق المالية، غير أن هذه الملكية لا تعطي الأفراد أو الهيئات أو الشركات حق ممارسة أي نوع من أنواع الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري، كما أن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية يعتبر قصير الأجل إذا قورن مع الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

ورغم أن هذا الاستثمار يتسم بقصر مدته مقارنة بالاستثمار المباشر إلا أنه لا يخلو من المخاطر العديدة والمتنوعة والتي يمكن تقسيمها إلى صنفين أساسيين²:

1.2 المخاطر النظامية: وهي المخاطر المتعلقة بالنظام العام في الأسواق وحركتها والعوامل الاقتصادية والسياسية، الخ، والتي لا يمكن تجنبها بالتنوع وتشمل مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السوق، مخاطر التضخم.

2.2 المخاطر غير نظامية: وهي مخاطر ناتجة عن عوامل خاصة بالشركة المراد الاستثمار بها، ويمكن تجنبها من خلال التنوع، وتشمل مخاطر الإدارة ومخاطر السيولة.

¹- عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007-2008، ص 30.

²- حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص 113-115.

المطلب الثالث: مزايا ومخاطر العولمة المالية

لقد شكل موضوع العولمة المالية محور اهتمام الاقتصاديين على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي، وانقسمت وجهات نظر المحللين إلى اتجاه مؤيد للعولمة المالية بحجة أنها تمنح مزايا عديدة، واتجاه معارض يرى بأن العولمة المالية ينجم عنها الكثير من المخاطر.

أولاً: مزايا العولمة المالية

يرى أنصار العولمة المالية أن لها مزايا عديدة يمكن حصرها فيما يلي:

- تسمح العولمة المالية بخلق فرص استثمارية خارجية واسعة أكثر ربحية.
- تعمل العولمة المالية على الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج من خلال إجراءات التحرير المالي وخلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص التي تؤدي إلى اجتذاب تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال.
- ساهمت العولمة المالية في خفض معدلات التضخم بالبلدان الصناعية المتقدمة من خلال زيادة انفتاح التجارة والتدفقات الرأسمالية، كما أنها رفعت من معدل العائد الذي أصبحت تحققه تلك الاستثمارات خارج حدودها الوطنية¹.
- تلعب العولمة المالية دوراً كبيراً في توفير الموارد المالية بالعملة الأجنبية كما تساهم في الحد من زيادة حجم الديون الخارجية للدول وذلك من خلال الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر والابتعاد عن الاقتراض الخارجي وعن المخاطر المرتبطة به².
- تؤدي العولمة المالية إلى قدرة الانتقال إلى الأسواق المالية الدولية مما يتيح للمستثمرين إمكانية تنويع محافظهم الاستثمارية واستخدام أدوات من أجل تخفيض وتغطية المخاطر لتلك المحافظ مما يزيد من معدل العائد المتحصل عليه جراء الاستثمار في هذه الأوراق المالية.
- تساهم العولمة المالية في التغلب على مشكلة نقص المدخرات المحلية وزيادة درجة كفاءة الأسواق المالية مما ينعكس في كفاءة تخصيص المدخرات ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل³.

¹ - هشام بورمة، النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2008-2009، ص ص 71، 72.

² - عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة: تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011-2012، ص ص 17، 18.

³ - فاطمة الزهراء سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 256.

ثانياً: مخاطر العولمة المالية

ومن أهم المخاطر الناجمة عن العولمة المالية ما يلي:

1- المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال:

إن استثمار الحافظة المالية يتسم بسرعة النمو وبضخامة الحركة والتنقل من سوق لآخر وبصورة فجائية فهو يدخل إلى سوق ما ويخرج منها في فترة قصيرة وبأحجام ربما تكون كبيرة، وإن درجة التقلب التي تتسم بها حركة الاستثمار في الحافظة المالية هي أعلى بكثير من درجة التقلب التي تتسم بها حركة الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

2- مخاطر تعرض البنوك للأزمات:

لعل أهم مخاطر العولمة المالية هي تلك الأزمات القوية التي يتعرض لها النظام المصرفي، وإن هذه الأزمات متنوعة ولها أسباب كثيرة قد لا تكون لها صلة مباشرة بالعولمة المالية كنتيجة لأخطاء إدارة البنوك نفسها، أو تدهور أسعار الصادرات وغيرها، ولكن في ظل العولمة المالية فإن البنوك كثيراً ما تستخدم الحريات المالية الجديدة لكي تسرف في الاقتراض الخارجي وقد تكبدت هذه البنوك خسائر فادحة، ومثال ذلك أزمة المكسيك عام 1994 حيث جعلت ديون البنوك المكسيكية بالعملة الأجنبية ترتفع من 79 مليار بيزو إلى 174 مليار بيزو، كما أن مخاطر الائتمان على القروض التي كانت قد منحتها قد زادت بشكل واضح مع ارتفاع أسعار الفائدة وتدهور أحوال النشاط الاقتصادي، وقد أكدت أزمة جنوب شرق آسيا 1997 والأزمة المالية العالمية 2008، كيف تؤثر العولمة المالية من خلال تحرير حساب رأس المال والانفتاح دون ضوابط على الأسواق المالية العالمية في اندلاع أزمة النظام المصرفي².

3- مخاطر التعرض لهجمات المضاربة:

خلق نظام تعويم سعر الصرف منذ السبعينات والذي جاء عقب انهيار نظام "بريتن وودز" البيئة المواتية للمضاربات على العملة على نطاق واسع وإلى حد اعتراف عدد كبير من المستثمرين المؤسسين لهذه المضاربات كنشاط أساسي لهم، بل وإلى الحد الذي أصبحت فيه أسعار صرف كثير من البلدان تتحدد بناء على مساومات هؤلاء المضاربيين وجاءت عمليات التحرير المالي المحلي لكي تسهل نشاط المضاربات عبر إلقائها الكثير من القيود التي كانت تحد من قيام المضاربات، فقد كان تداول العملات الأجنبية قبل ذلك يخضع في غالبية البلاد للرقابة الحكومية إذ لم يكن في الإمكان تداول ومبادلة مبالغ كبيرة أو تحويلها للخارج إلا بعد أخذ موافقة السلطات النقدية والخضوع إلى إجراءات معقدة، أما بعد تنفيذ التحرير المالي بإعلان قابلية التحويل للحساب الجاري ولحساب رأس المال أصبحت مئات المليارات من الدولارات تتطاير بسرعة وبحرية مطلقة من سوق لآخر على مدار الساعة مستخدمة في ذلك شبكات الربط الإلكتروني بحثاً عن فرص للمضاربات واقتناص الأرباح الضخمة منها³.

¹- عبد الله بلوناس، آسيا قاسيمي، التكامل المالي للأسواق المالية كوسيلة لتحدي مخاطر العولمة المالية، ملتقى وطني حول: عولمة الأسواق المالية "الفرص والتحديات"، المركز الجامعي، غليزان، يومي 12-13 أكتوبر، 2011، ص 10.

²- هشام بورمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 68، 69.

³- فاطمة الزهراء سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 257.

4- مخاطر هروب رؤوس الأموال الوطنية:

من أكبر الأخطار الناجمة عن العولمة المالية هي ظاهرة تدويل المدخرات الوطنية وإن أكثر الدول تعرضاً لهذه الظاهرة هي تلك الدول التي تعاني من عجوزات هيكلية في موازين مدفوعاتها، ومن فجوة متفاقمة بين معدلات الاستثمار ومعدلات الادخار، وديون خارجية ضخمة فأصبحت تفضل الاستثمار خارج الحدود الوطنية، والتناقض الملفت للانتباه أنه في الوقت الذي تشجع فيه هذه الدول الاستثمار الأجنبي وتقدم له كل عوامل الجذب من مزايا وإعفاءات وإزالة العقبات إلا أنها في ضوء العولمة المالية سمحت لأصحاب المدخرات المحلية بالخروج للاستثمار في الخارج.¹

5- مخاطر غسيل الأموال:

مع تزايد إجراءات التحرير المالي ومن ثم تزايد العولمة المالية ازدادت عمليات غسيل الأموال كأحد النتائج السلبية والخطيرة للعولمة المالية وهكذا يلاحظ أنه مع إلغاء الرقابة على الصرف وتحرير حسابات رأس المال بميزان المدفوعات ومن ثم حرية دخول وخروج الأموال عبر الحدود الوطنية دون معرفة من جانب السلطات وانفتاح السوق المالي المحلي أمام المستثمرين الأجانب انفتحت قنوات إضافية لغسيل الأموال، ويتم مصادرة هذه الأموال التي تخضع للغسيل عن طريق السوق المالية في الأنشطة غير المشروعة التي تتم من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفي أو الموازي.²

6- عولمة المديونية الخارجية:

بدأت أزمة المديونية الخارجية للدول النامية في بداية الثمانينات وهذا بزيادة حجم هذه الديون وخدماتها، إلى درجة أن العديد من الدول أصبحت عاجزة عن تسديدها، ومع موجة الإيداعات المالية التي عاشتها الدول المتقدمة في الفترة الممتدة من منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات، تحولت الديون الخارجية للدول النامية إلى أوراق مالية تتداول في الأسواق المالية العالمية، وأصبحت تلك الديون تنتقل من سوق مالي إلى آخر، ومن مؤسسة مالية لأخرى وحتى من دولة لأخرى في ظرف قصير جداً، وذلك راجع إلى التقدم التكنولوجي في وسائل الاتصال ومن المظاهر الأخرى التي ساهمت في عولمة المديونية، إمكانية استبدال الديون الخارجية والداخلية للدول النامية بمساهمات في الشركات المخصصة بحيث يمكن للمستثمر الأجنبي أن يشتري جزءاً من ديون الدولة التي يرغب في الاستثمار فيها من السوق المالية العالمية، ويصبح مساهماً في الشركات المخصصة في تلك الدول مقابل التخلي عن ذلك الجزء من الديون.³

7- إضعاف قدرة البنوك المركزية في التحكم في السياسة النقدية:

إن للبنوك المركزية دوراً مهماً في إدارة العمليات الاقتصادية، كما أن لها أهمية حاسمة في تدعيم الاستقلال الاقتصادي والسياسي فهي تساعد في إنجاز مهامها المختلفة كخصوصية مؤسساتها وجذب الاستثمار الأجنبي وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، غير أنه ونتيجة لما حدث من أزمات للجهاز المصرفي عانت خلالها العديد من

¹ - رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص ص 603-608.

² - فاطمة الزهراء سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 258.

³ - ساعد مرابط، أسماء بلميهوب، مرجع سبق ذكره، ص 09.

الدول من عجز بنوكها المركزية، وانخفاض في قيمة عملاتها الوطنية، وتدهور أسعار الصرف، مما أدى إلى إضعاف قدرة البنوك المركزية في التحكم في السياسة النقدية¹.

8- إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية:

إن العولمة المالية تؤدي إلى التأكيد على زيادة انخفاض سيادة الدول على سياساتها النقدية، وإن السياسات النقدية لا تصمم أبدا بدون الرجوع إلى الوضعية الدولية وحتى بدون تنسيق دولي، وبالتالي فقدان استقلالية الدول في اتخاذ السياسات النقدية لها².

¹- سفيان حلوفي، أثر العولمة المالية على أداء الأسواق المالية الناشئة "حالتى كوريا الجنوبية و اندونيسيا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات النقدية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011، ص 64.

²- صالح مفتاح، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خبضر، بسكرة، العدد 02، جوان 2002، ص 213.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي وعلاقته بالعولمة المالية

حظي النمو الاقتصادي بأهمية بالغة لدى الكثير من الاقتصاديين وصناع القرار حيث تسعى الدول من خلال برامجها الاقتصادية إلى تحقيق معدلات نمو ايجابية تقضي إلى تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، ولقد تعددت النظريات والنماذج التي تطرقت إلى تفسير النمو الاقتصادي واختلفت فيما بينها حول العناصر والمتغيرات الرئيسية المفسرة له، وعليه سيتم التطرق إلى كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتطرق إلى مختلف النظريات المفسرة له.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي والمفاهيم المرتبطة به

سيتم في هذا المطلب تعريف كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وأوجه التشابه وأوجه الاختلاف بينهما والتطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة.

أولاً : تعريف النمو الاقتصادي

لقد تعددت تعاريف النمو الاقتصادي والتي نذكر منها:

عرف "عمر صخري" النمو الاقتصادي بأنه "يتحقق عن طريق زيادة قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات، وكلما كان معدل نمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كلما كان أفضل لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد"¹.

أما "سامويلسون" عرف النمو الاقتصادي على أنه "يمثل توسع إجمالي الناتج المحلي المتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد أو الناتج القومي لدولة ما وبمعنى آخر يحدث النمو الاقتصادي عند تحول منحنى حد إمكانيات الإنتاج للدولة نحو الخارج"².

ويعرف "سيمون كوزنتس" النمو الاقتصادي بأنه "الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية الأيدلوجية التي يحتاج الأمر إليها"³.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للنمو الاقتصادي بأنه "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".

¹ - عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2008، ص 12.

² - سامويلسون، نورد هاوس، علم الاقتصاد، ترجمة هشام عبدالله، مكتبة لبنان للنشر، الطبعة الأولى، لبنان، 2006، ص 586.

³ - ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسيني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 175.

ثانياً: المفاهيم المرتبطة بالنمو الاقتصادي

يرتبط النمو الاقتصادي بعدة مصطلحات مشابهة له لذلك سيتم التطرق إلى بعض منها كالتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

1. تعريف التنمية الاقتصادية

هناك عدة تعاريف للتنمية الاقتصادية نذكر منها:

عرف "محمد زكي الشافعي" التنمية الاقتصادية على أنها "عملية تحول من أوضاع اقتصادية واجتماعية قائمة وموروثة إلى أوضاع مستهدفة وأفضل منها"¹، وما هي إلا "تغير بنياني ودفعة قوية وإستراتيجية ملائمة"².

وقد عرف "نيكولاس كالدور" التنمية الاقتصادية بأنها "مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة وموجهة لتغيير بنية وهيكل الاقتصاد الوطني وتهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة زمنية ممتدة تستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع"³.

ومما سبق يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية هي "عبارة عن إحداث تغييرات جذرية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات مما يؤدي إلى تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على المدى الطويل".

2. تعريف التنمية المستدامة

لقد تعددت تعاريف التنمية المستدامة والتي نذكر منها:

عرفت "اللجنة العالمية للتنمية والبيئة" التنمية المستدامة بأنها "تلك التنمية التي تعني تلبية حاجيات الجيل الحالي دون استنزاف حاجيات الأجيال القادمة"⁴.

وقد عرف "مجلس منظمة الأغذية والزراعة" التنمية المستدامة على أنها "إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغييرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية الحالية والمقبلة بصورة مستقرة"⁵.

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن التنمية المستدامة تعني "الاستخدام الأمثل وبشكل منصف للموارد الطبيعية دون إلحاق الضرر بالطبيعة وبمصالح الأجيال القادمة".

¹ - إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 09.

² - محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 302.

³ - حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص ص 259، 260.

⁴ - الزين منصور، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص 84.

⁵ - إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص ص 208، 209.

3. الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

إن مصطلحي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع إلا أنه توجد فروقات بينهما، وعليه يمكن حصر أوجه التشابه وأوجه الاختلاف فيما يلي:

➤ أوجه التشابه:

يتشابه النمو الاقتصادي مع التنمية الاقتصادية في النقاط التالية¹:

- إن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية كلاهما يحققان زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي؛
- إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية بل يجب أن تكون زيادة حقيقية؛
- إن الزيادة التي تتحقق في الدخل يجب أن تكون على المدى الطويل.

➤ أوجه الاختلاف:

يختلف النمو الاقتصادي عن التنمية الاقتصادية فيما يلي²:

- النمو الاقتصادي مفهوم ضيق وأحادي الأبعاد يشير فقط إلى حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أو زيادة في تدفق السلع والخدمات في الاقتصاد، أما التنمية الاقتصادية هي مفهوم واسع متعددة الأبعاد فالإنتاجية في جانب الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي فهي تشمل الزيادة في الرفاهية الاقتصادية للمجتمع وفي التغيرات الهيكلية، المؤسساتية والتقنية في الاقتصاد؛
- النمو الاقتصادي مفهوم كمي يتعلق بمعدل نصيب الفرد من الإنتاج أو معدل الزيادة في الدخل الحقيقي، أما التنمية الاقتصادية هي مفهوم كمي ونوعي في آن واحد، حيث تتعلق بالرفاهية الاقتصادية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل والاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة، وهذا إلى جانب الزيادة في معدل نصيب الفرد من الإنتاج؛
- النمو الاقتصادي هو عبارة عن تغير مستمر ومنظم على المدى الطويل ويتحقق من خلال زيادة عامة في معدل الادخار والسكان، أما التنمية الاقتصادية هي عبارة عن تغير منقطع وعفوي في حالة الثبات والذي يغير ويوزع حالة التوازن الموجودة سابقا؛
- يتعلق النمو الاقتصادي بالدول المتقدمة التي قامت بالفعل بتطوير وتنمية جميع مواردها الطبيعية والبشرية، والتي تحتاج إلى الحفاظ على حالة التشغيل الكامل لهذه الموارد، أما التنمية الاقتصادية هي مسألة مهمة

¹ - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان ناصف عطية، التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص 62.

² - آمال معط الله، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي "دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص 113.

تتعلق بالدول الأقل تقدماً التي تحتاج إلى تحقيق حالة التوظيف الكامل لمواردها الطبيعية والبشرية غير المستخدمة إضافة إلى ضمان حياة أفضل لمجتمعاتها؛
 - النمو الاقتصادي هو ظاهرة تلقائية وعفوية لا يحتاج إلى تدخل الدولة، أما التنمية الاقتصادية تتطلب تدخل الدولة وذلك بوضع خطة شاملة تضمن من خلالها حدوث تغيير.

المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وكيفية قياسه

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وكيفية قياسه.

أولاً: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

من بين محددات النمو الاقتصادي ما يلي:

1- رأس المال البشري: يقصد برأس المال البشري بالقدرات والمهارات والمعارف لدى الأفراد التي تدخل كمستلزم مهم في العملية الإنتاجية وأحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي المحقق، ويندرج رأس المال البشري ضمن عوامل الإنتاج الفائضة حيث أن عدم استغلاله بطريقة مثلى يؤدي إلى تخفيض مستوى الإنتاجية وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي، ولقد ارتبط تراكم رأس المال البشري بالتعليم والتدريب والتغذية وبالتالي فإن الاستغلال الكفء للموارد الاقتصادية ينعكس إيجاباً على الدخل الوطني ومستوى الإنتاجية وهذا ما يؤثر بصورة إيجابية على النمو الاقتصادي¹.

2- الموارد الطبيعية: يعتمد نمو اقتصاد معين في أي بلد على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه وغيرها، فقلة أو وفرة الموارد الطبيعية في المجتمع تمثل أحد المحددات الرئيسية لرفع معدل النمو الاقتصادي حيث من الممكن لأي مجتمع أن يكتشف ويطور موارد طبيعية في المستقبل وتحويل جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة كرأس المال، العمل... نحو مجالات الأبحاث وذلك لتمكين الاقتصاد من الوصول إلى مستوى أعلى من القدرات الإنتاجية في المستقبل².

3- تراكم رأس المال: يعتبر تراكم رأس المال عامل مؤثر في النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى بحجم الادخار وبمعنى آخر بحجم الدخل الذي يمكن للمجتمع توفيره والذي يتم إنفاقه على السلع الرأسمالية كالمعدات والآلات الإنتاجية والبنى التحتية وهذا يتطلب من المجتمع الامتناع عن استهلاك جزء من الإنتاج في الوقت الحاضر وتحويل الدخل المتوفر نتيجة هذا الامتناع إلى النشاطات الاستثمارية لذلك على المجتمع التضحية بجزء من إنفاقه لإحداث التكوين الرأسمالي وهذا ما يتطلب سياسات حكومية ذات كفاءة لتشجيع الاستثمار³.

¹ - خديجة تافاست، تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي "دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016-2017، ص ص 78، 79.

² - حربي محمد موسى عريفات، مرجع سبق ذكره، ص ص 271، 272.

³ - علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي "الواقع، العوائق، سبل النهوض"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 44.

4- **التقدم التقني والتكنولوجي:** حيث يلعب هذا العامل دورا مهما ورئيسيا في استحداث وسائل جديدة للإنتاج وتحسين أداء المعدات والآلات وتحسين نظم الإدارة والتنظيم وكلما زاد مستوى التقدم الفني والتكنولوجي زاد معدل النمو الاقتصادي¹.

5- **التخصص وتقسيم العمل والحجم الكبير للإنتاج:** حيث يؤدي هذا العامل إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية وتحسين الأداء وتولد تكنولوجيا جديدة ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي².

6- **عوامل بيئية:** إن النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب توفر مجموعة من العوامل المشجعة السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية، ويعني هذا أنه لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة واستقرار سياسي يدعم التقدم الاقتصادي³.

ثانيا: كيفية قياس النمو الاقتصادي

على الرغم من وجود طرق عديدة لقياس النمو الاقتصادي فإن الناتج المحلي الإجمالي يعتبر المؤشر الأكثر انتشارا في قياسه، ومن بين هذه المقاييس⁴:

1- المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي:

ويتم قياس معدلات النمو الاقتصادي من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمية إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة ويعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المعدلات النقدية للنمو وهي:

أ- **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** يستخدم هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة حيث يتم قياس نمو الاقتصاد الوطني استنادا إلى البيانات الخاصة به سنويا وذلك باستخدام العملة المحلية.

ب- **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار وظهور التضخم الاقتصادي وهذا ما استلزم تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار ويتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم ويكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

ج- **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** ويستخدم هذا الأسلوب عادة في الدراسات الخاصة بالتجارة الخارجية حيث لا يمكن استخدام العملات المحلية نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من دولة لأخرى لذلك يجب تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم منها ما يعادلها بعملة واحدة.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسات)، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2010، ص 274.

² عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسات)، المرجع نفسه، ص 274.

³ حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 274.

⁴ محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر،

1999، ص ص 117، 118.

2- المعدلات العينية للنمو الاقتصادي: فنظرا لعدم دقة المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لا بد من استخدام المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي في علاقته بمعدلات النمو السكاني مثل معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الوطني ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي.

3- مقارنة القوة الشرائية: لقد استخدم صندوق النقد الدولي مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها والذي يعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية في البلدان الأخرى.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي وعلاقته بالعولمة المالية

لقد تعددت النظريات والنماذج التي تطرقت إلى تفسير النمو الاقتصادي، وبذلك سيتم في هذا المطلب استعراض مختلف نظريات النمو في الفكر الاقتصادي وأهم النماذج المنبثقة عنه وبيان علاقته بالعولمة المالية.

أولاً: النظريات المفسرة للنمو في الفكر الاقتصادي

لقد تعددت آراء المفكرين الاقتصاديين بشأن النمو الاقتصادي لذلك سيتم تناول بعض النظريات وأهم ما جاءت به كل نظرية.

1. نظرية آدم سميت:

يرى "آدم سميت" أن أساس عملية النمو الاقتصادي يكمن في تقسيم العمل أن تقسيم العمل حيث يعد شكلا من أشكال الإدارة والتنظيم في قيام عملية الإنتاج وهو ما يعتبر عاملا ايجابيا¹، وحسب "آدم سميت" فإن العمل هو المعيار الوحيد للقيمة في حين أن عملية الإنتاج تقوم على ثلاث عناصر رئيسية وهي الأرض، العمل، ورأس المال. ويشير "آدم سميت" إلى مسألة تراكم النمو الاقتصادي بأنه نتيجة لتقسيم العمل ترتفع الإنتاجية لجميع عوامل الإنتاج وإن ارتفاع الناتج يزيد من الدخل ويرفع من معدلات نمو السكان مما يزيد من الطلب الإجمالي في السوق الذي يزيد اتساعه وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي².

2. نظرية دافيد ريكاردو:

من آراء "دافيد ريكاردو" حول النمو الاقتصادي فإنه يرى أن الزراعة تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تساهم في زيادة النمو الاقتصادي، إلا أنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة³، ومن خلال تحليل "ريكاردو" لعملية

¹ - كريم بوددخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر (2001-2009)", مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009-2010، ص ص 94، 95.

² - أحمد ضيف، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014-2015، ص ص 16، 17.

³ - فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص

النمو الاقتصادي قسم المجتمع لثلاث طبقات الأولى ملاك الأراضي، الثانية العمال، والثالثة الطبقة الرأسمالية، وهذه الأخيرة هي الطبقة المنتجة لأنها تستهلك جزء قليل من دخلها الذي يأتي من الأرباح والباقي يتحول إلى مدخرات. وبما أن الأرباح حسب "ريكاردو" هي المحرك الرئيسي للنشاط والنمو الاقتصادي فإن انخفاضها يؤدي إلى تأثر النشاط الصناعي الذي يؤدي إلى حالة من الركود الاقتصادي، ومنه فإن "ريكاردو" يرى أن رأس المال هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، وفيما يخص التقدم التكنولوجي فإنه يرى أن ظهور الاختراعات والتجديدات الآلية الصناعية يؤدي إلى نقص الطلب مؤقتا على العمال مما يؤدي إلى انخفاض أجورهم فتتميل الأرباح إلى الارتفاع وبالتالي يزيد معدل التجميع الرأسمالي، كما يؤكد "ريكاردو" أن الضرائب عامل هام في تمويل النمو الاقتصادي إلا أنه يحذر من زيادة معدلاتها على أرباح الرأسماليين حتى لا يكون ذلك معوق لتيار النمو الاقتصادي¹.

3. نظرية روبرت مالتس:

إن النمو الاقتصادي عند "روبرت مالتوس" يتمثل في الفرق بين أقصى ناتج وطني نهائي منتظر والناتج الوطني الفعلي، ولقد قسم الاقتصاد إلى قطاعين زراعي وصناعي²، كما ركز "مالتس" في شأن النمو الاقتصادي على أهمية الطلب الفعال على المنتجات في زيادة الإنتاج وتطوره حيث أنه رفض قانون ساي للأسواق الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب المساوي له أي أن (الادخار = الاستثمار) ، لكن أوضح أن الادخار يعني عدم الاستهلاك وبالتالي قلة الطلب وانخفاض الأرباح ثم قلة الاستثمار ولذلك نادى بالميل الأمثل للادخار³. ولقد سيطرت نظرية السكان على تحليله للنمو الاقتصادي في المجتمع الذي رأى أن أي زيادة في السكان تؤدي إلى تدهور الحالة الصحية للسكان نتيجة سوء التغذية وانتشار الأمراض ثم ارتفاع معدل الوفيات، أي يسري قانون الغلة الذي يتغلب على التقدم التقني ومن ثم ينتهي المجتمع إلى حالة الركود⁴.

4. نظرية كارل ماركس:

لقد قامت النظرية الماركسية للنمو الاقتصادي على مجموعة من الفرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع، وكذا على نوع الابتكار والاختراع السائدين، وعلى طريقة تراكم رأس المال، وإلى جانب فرضيات تتصل بمعدلات الأجور والأرباح السائدة تعتبر نظرية فائض القيمة الأساس الفعلي للنظرية الماركسية في

¹ - هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية "دراسة قياسية اقتصادية

للفترة (1980-2014)"، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016-2017، ص 64.

² - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 116.

³ - فتيحة بنابي، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص ص 14، 15.

⁴ - هند سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

النمو الاقتصادي، ويعرف فائض القيمة بأنه زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك أي ما هو مخصص للاستثمار، حيث أن استثمار فائض القيمة يحقق المزيد من الدخل والأرباح مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي¹.

5. نظرية جوزيف شومبيتر:

إن النمو الاقتصادي عند "جوزيف شومبيتر" يتم على شكل ارتفاعات حادة تمثل فترة ازدهار ثم تتبعها انخفاضات حادة تمثل فترة كساد، ولقد أعطى "شومبيتر" دورا مهما وأساسيا للعوامل التنظيمية والفنية في تفسير التغيرات الاقتصادية في ظل ظروف النمو الاقتصادي، وركز بشكل خاص على عنصر التنظيم وأعتبره أهم عناصر النمو الاقتصادي، فالرائد هو المجدد الذي يقوم بإدخال أساليب جديدة في مزج عناصر الإنتاج والجمع بينها². وفي تحليله لعملية النمو الاقتصادي يبدأ "شومبيتر" بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لاقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائما دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية، حيث يقوم المنظم بإيجاد فرص مربحة لتمويل استثمارات جديدة فتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار واستحداث أساليب إنتاج أفضل وتوسع النشاط الاقتصادي، ثم زيادة النمو الاقتصادي³.

6. النظرية الكينزية:

أكد "جون مينارد كينز" على أن "الطلب الفعلي" هو أساس عملية النمو الاقتصادي، إذ أنه يصدر عن جميع المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أفراد، مؤسسات أو حكومات، وهو بذلك يشير إلى إمكانية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والذي اعتبره ضرورة حتمية لا مناص منها في إطار سياستها المالية بحكم عجز آلية السوق عن الإدارة التلقائية للاقتصاد، وتوصل "جون مينارد كينز" من خلال تحليله للنمو إلى أن الاقتصاد يقوم على مبدأ "الطلب يخلق العرض" وبالتالي فمشكلة الاقتصاد تكمن في جانب الطلب وليس العرض. ويشير "كينز" إلى أن عملية النمو الاقتصادي تكون عبر آلية "المضاعف" والذي يفسر انتقال أثر تغيرات الطلب على جانب العرض⁴.

➤ نموذج هارود – دومار:

يعتبر هذا النموذج امتدادا للنظرية الكينزية، فقد اهتم كل من "روي هارود" و"أفسي دومار" بدراسة معدلات النمو الاقتصادي ومحاولة إبراز دور الاستثمار والادخار في هذا النمو⁵، فلقد كان لنموذج "هارود-دومار" دور في إدخال النماذج الرياضية في حساب معدلات النمو الاقتصادي، حيث أكد هذا النموذج على أن الاستثمار هو

¹ - جلال خشيب، النمو الاقتصادي "مفاهيم ونظريات"، شبكة الألوكة، www.alukah.net، ص 18.

² - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 131، 132.

³ - جلال خشيب، مرجع سبق ذكره، ص 18.

⁴ - كريم بودخدخ، مرجع سبق ذكره، ص 113.

⁵ - إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 95.

المحدد الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، بحيث أن الاستثمار يلعب دورا هاما في زيادة الطاقة الإنتاجية والمتمثلة في تراكم رأس المال للادخار ويفترض أيضا تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار¹.

➤ نموذج روبرت سولو في النمو الاقتصادي:

يمثل نموذج "سولو" من أحد النماذج التي تمتد لنموذج "هارود-دومار"، حيث يركز كلا منهما على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي ومن ثم النمو الاقتصادي، غير أن نموذج "سولو" يقوم على توسيع إطار نموذج "هارود-دومار" عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي وهو عنصر العمل، وهذا فضلا عن إضافة متغير مستقل ثالث وهو المستوى الفني أو التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي الذي يظهر أثره على النمو في الأجل الطويل نتيجة للتراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي معا، حيث يفترض نموذج "سولو" في النمو الاقتصادي بتناقص الغلة أو العوائد بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال كما يفترض ثبات الغلة المشتركة للعنصرين معا².

ثانيا: علاقة العولمة المالية بالنمو الاقتصادي

إن الدراسات النظرية والعملية أكدت على دور العولمة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي باعتبار أن العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي، مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق المالية العالمية توقعا لتحقيق نتائج أفضل للنمو الاقتصادي وزيادة استقرار الاستهلاك الذي تجلبه التدفقات المالية عبر الحدود.

ولقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر هو النشاط الاقتصادي الوحيد الذي شهد قدرا ملحوظا من الآراء المتفاوتة بالنسبة للدور الحيوي الذي يمكن أن يلعبه بالنسبة لتأثيره على النمو الاقتصادي من خلال إحداث تحسينات في التكنولوجيا والكفاءة والإنتاجية ونقل الخبرات الإدارية، وباعتباره أحد عناصر العولمة المالية أصبح المصدر السائد لتدفقات رأس المال الخاص لاقتصاديات الأسواق الناهضة زادت أهمية تدفقات أسهم رأس المال في حين انخفضت تدفقات الديون، وتصبح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأسهم المحافظ المالية أكثر استقرارا وأقل تعرضا للانقلابات المالية. ويساهم تحرير أسواق أسهم رأس المال من خلال الزيادة في الاستثمار والنمو الإجمالي لإنتاجية عوامل الإنتاج في زيادة النمو الاقتصادي.

وتساهم العولمة المالية بتنمية القطاع المحلي، ويفرض القيود على السياسات الاقتصادية الكلية ويولد مكاسب في الكفاءة بين الشركات المحلية بتعريضها للمنافسة من قبل الوافدين الأجانب وهذا من شأنه أن يعزز نمو إنتاجية عوامل الإنتاج ومن ثم النمو الاقتصادي.

¹- ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014، ص ص 39، 40.

²- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص ص 348، 349.

وإن العولمة المالية لها القدرة على توليد مجموعة من المنافع مما قد تساعد في تعزيز النمو الاقتصادي طويل الأجل وذلك من خلال تنمية القطاع المالي الذي يعتبر محفزاً للنمو والاستقرار الاقتصادي فكلما زاد تطور القطاع المالي في بلد ما زادت منافع تدفقات رأس المال الوافدة بالنسبة للنمو الاقتصادي وقلة تعرض البلد لمخاطر الأزمات وإن تنمية القطاع المالي له تأثير إيجابي على الاستقرار الاقتصادي الكلي وهو بدوره يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

وتظهر العولمة المالية من خلال تأسيس نظام مالي كفؤ، وتطوير نظام الوساطة المالية المريح يستجيب لنمو اقتصادي أسرع من خلال التخصيص في تجميع المدخرات وتنويع المخاطر وإدارة السيولة وتقييم المشاريع ومراقبتها، فالوساطة المالية تحسن كفاءة توزيع الموارد ومن ثم تتوسع الطاقة الإنتاجية للقطاع الحقيقي، وفي الوقت نفسه إن الكفاءة التقنية ستزيد من حجم القطاع المالي لأن اقتصاديات الحجم موجودة في نشاطات القطاع المالي من خلال حجم الادخار، وهذا يساهم في زيادة التطور المالي والذي بدوره يحفز النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن العولمة المالية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي¹.

¹ - إيهان كوزي وآخرون، العولمة المالية فيما وراء لعبة إلقاء اللوم، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2007، ص ص 09-12.

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية

هناك بعض الدراسات التي تناولت موضوع العولمة المالية والنمو الاقتصادي وهناك العديد من الدراسات التي تناولت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لذلك سنتطرق إلى البعض منها كونه يعد مؤشرا هاما من مؤشرات العولمة المالية.

المطلب الأول: الدراسات العربية

توجد العديد من الدراسات السابقة التي عالجت موضوع دراستنا لذا سنتطرق إلى بعض منها فيما يلي:

أولا: دراسة حسن كريم حمزة (2010-2011)

يحمل هذا الكتاب عنوان "العولمة المالية والنمو الاقتصادي" حيث يهدف إلى دراسة العولمة المالية والنمو الاقتصادي من الناحية النظرية، ثم تحليل عناصر العولمة المالية وتدفقات رؤوس الأموال الداخلة والخارجة من وإلى دول مجلس التعاون الخليجي، ونظرا لعدم وضوح العلاقة بين عناصر العولمة المالية وبالأخص الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي قد سعت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة السببية بينهما وإعطاء فكرة أولية عن كيفية المعالجة القياسية لنموذج السببية لجرانجر، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1985-2007).

ثانيا: دراسة أحمد زكية مشعل وزياد محمد أبو ليلى (2007)

تحمل هذه الدراسة عنوان "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جوان 2007، وهدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1976-2003)، حيث دلت النتائج على وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي في الأردن، وكذلك وجود علاقة سببية متبادلة بين الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر وبين الواردات والنتائج المحلي الإجمالي، كما توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه أحادي من رأس المال المحلي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: الدراسات المحلية

سننتقل إلى بعض الدراسات السابقة المحلية التي عالجت نفس موضوع الدراسة.

أولاً: دراسة أحمد هدروق (2010-2011)

تحمل هذه الدراسة عنوان "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية- للفترة (1970-2008)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2008 باستخدام النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ VECM، حيث توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر أي أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر تقود إلى النمو الاقتصادي والعكس، وإن جميع النتائج المتوصل إليها من الناحية القياسية تثبت الدور الإيجابي الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار علاقاته السببية بالمتغيرات المختارة في تحقيق النمو الاقتصادي الذي يمثل الغاية المثلى الذي تسعى لتحقيقها مختلف اقتصاديات العالم المتقدمة منها والنامية.

ثانياً: دراسة كريمة قويدري (2010-2011)

تحمل هذه المذكرة عنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، والتي حاولت قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث تم التعريف بالنموذج المستخدم وتحديد الطريقة المتبعة في القياس باستعمال برنامج Minitab V.15 كما تم دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي، والتي جاءت في شكل نموذج انحدار متعدد وقد توصلت هذه الدراسة إلى الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر والواردات والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي، وأن الأثر الإيجابي للواردات والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي يفوق أثر الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن خلال عرض هذه الدراسات السابقة سننتقل لما يميز دراستنا عنها وما يمكن تقديمه من إضافة:

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها تحاول قياس أثر العولمة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الأسس النظرية لظاهرة العولمة المالية وأهم عناصرها والتعرف على أهم مزاياها وسلبياتها، والتطرق إلى النمو الاقتصادي وأهم ما جاءت به كل نظرية في تفسيره، وتم استنتاج العلاقة بينهما حيث يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم العوامل التي أسهمت في الإسراع بعمليات العولمة المالية والذي أدى بدوره إلى زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، أما الفصل الثاني فخصص إلى دراسة قياسية لأثر العولمة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر ونظراً لتعدد مؤشرات العولمة المالية وصعوبة قياسها فإننا قمنا بقياس مؤشراً هاماً من مؤشرات العولمة المالية وهو الاستثمار الأجنبي المباشر

كونه يعد عنصراً من عناصر العولمة المالية وأثره على النمو الاقتصادي وذلك باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM.

خلاصة الفصل:

تعتبر مرحلة تاريخية في تطور العالم فهي مرحلة متطورة من الرأسمالية جوهرها سيادة النموذج الحضاري الغربي في امتداده الرأسمالي وفلسفته الليبرالية تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية القائم على التفوق العلمي والتقدم التقني والاقتصادي والتكنولوجي وغيرها.

ولقد أثارت العولمة في مفهومها جدلا كبيرا بين المفكرين فهناك من يصفها بالشبح الذي لا بد من إيقافه مهما كلف الأمر والبعض الآخر يرى العكس لما تحويه من فرص يجب الاستفادة منها وهناك من يرى بأنها مزيج من الفرص والمخاطر، ومن المؤكد أن هذه الظاهرة لا تسير لوحدها ولا من تلقاء نفسها وإنما هناك أطراف تقودها حتى تحقق مصالحها باستعمال مؤسسات عالمية كبرى كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة.

وإن العولمة المالية تعد من أهم أنواع العولمة الاقتصادية حيث أصبحت في الوقت الراهن تشكل الهيكل النموذجي في جميع البلدان وخاصة النامية منها والتي تحاول التكيف مع هذا المحيط الجديد من خلال تحرير أنظمتها وإن الحديث عن هذه الظاهرة لا يجوز أن ينصرف الذهن فقط إلى المزايا المتوقعة منها فحسب بل يجب الإحاطة أيضا بالمخاطر التي تتجم عنها وهي مخاطر قد تؤدي الكثير من الانعكاسات السلبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستقرار الاقتصادي وذلك في حالة التقلبات الفجائية التي تحدث في حركة رؤوس الأموال. وبالتمعن فيما أحدثته العولمة المالية يمكن القول إنها لا يمكن أن تؤخذ بكاملها أو تترك بكاملها إذ يجب البحث عن البدائل الممكنة من أجل التعامل معها فمن حق كل دولة اختيار البدائل التي تناسب ظروفها ومشاكلها الخاصة بحيث يكون الهدف من تبني ظاهرة العولمة المالية تعظيم المنافع وتدنية المخاطر، لذلك سعت الدول إلى إصلاح اقتصادياتها من خلال التحول إلى اقتصاد السوق بهدف تحديث الأنظمة القائمة وتحفيز القطاع الخاص وتحرير التجارة الخارجية وخلق البيئة الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يعد من أهم مظاهر العولمة المالية حيث أن هذا النوع من الاستثمار يجلب معه تحسينات في التكنولوجيا والكفاءة الإنتاجية والتخفيض من معدلات البطالة والمديونية الخارجية ويعمل على توفير مناصب الشغل وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، لذا سنحاول في الفصل الثاني قياس أثر العولمة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الثاني:

دراسة قياسية لأثر العولمة المالية على
النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة
(1990-2016)

تمهيد:

بعد تقديم مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالعولمة المالية والنمو الاقتصادي وكذلك التطرق إلى الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر باعتبارهما من أهم عناصر العولمة المالية وبالأخص الاستثمار الأجنبي المباشر كونه يعد الممثل الرئيسي للعولمة المالية، سنحاول في هذا الفصل قياس أثر العولمة المالية على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM والذي يحتل موقعا أساسيا في الدراسات الاقتصادية القياسية الحديثة. وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة وإجراءاتها.

المبحث الثاني: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016.

المبحث الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة وإجراءاتها

بعد ما تم دراسة واستعراض الإطار النظري للعولمة المالية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، سيتم في هذا المبحث تحديد متغيرات الدراسة وتحديد المنهجية المعتمد عليها في الدراسة، وتوصيف النموذج المستخدم في الدراسة القياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 .

المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة التي تم التطرق إليها فيما يلي:

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر

نظراً لتعدد مؤشرات العولمة المالية إلا أنه الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر المؤشر العام للعولمة المالية، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حصة ثابتة لمقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر ووفقاً للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون مباشر حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال ونقصد به في دراستنا بالضبط صافي الاستثمار الأجنبي المباشر والذي نتحصل عليه بطرح الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ناقص الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر، ونرمز له بالرمز (IDE).

ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي

وهو يعبر عن مؤشر النمو الاقتصادي، كونه عبارة عن مجمل القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي تقوم دولة ما بإنتاجها خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة، ويتم هذا الأمر باستعمال مواردها المحلية من العمالة ورأس المال وموارد طبيعية، أي أن الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع القيم النقدية لكل من عناصر الاستهلاك والاستثمار والمشتريات الحكومية من السلع والخدمات وصافي الصادرات التي تنتجها الدولة خلال عام محدد، ونرمز له بالرمز (PIB).

المطلب الثاني: منهجية الدراسة وإجراءاتها

سيتم التطرق إلى مصادر البيانات وطريقة معالجتها.

أولاً: مصادر البيانات

تم جمع البيانات البحثية حول متغيرات الدراسة (الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي) من الجهات المتخصصة: تقارير بنك الجزائر، البنك العالمي.

ثانياً: معالجة البيانات

لقد تم الاعتماد على الطالبة باستخدام برنامج (EViews 7) لمعالجة البيانات المنشورة باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM من أجل تحديد طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016).

ثالثاً: حدود الدراسة:

- 1- حدود الدراسة المكانية: اقتصرَت هذه الدراسة على مؤشرين للاقتصاد الجزائري والمتمثلان في: الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) والناتج المحلي الإجمالي (PIB).
- 2- حدود الدراسة الزمانية: اقتصرَت هذه الدراسة على بيانات هذين المؤشرين خلال الفترة (1990-2016).

المطلب الثالث: توصيف النموذج المستخدم في الدراسة

لتحديد طبيعة العلاقة بين العولمة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة تم استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM والذي يعد من النماذج القياسية الحديثة لدراسة ديناميكية التفاعلات بين المتغيرات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، ويمكن استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ إذا كانت المتغيرات في النموذج متكاملة تكاملاً مشتركاً، وهو نموذج مقيد لنموذج VAR من أجل تحديد اتجاه السببية وتقدير سرعة تكيف أي اختلال في الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل فإن السببية يجب أن تكون موجودة على الأقل في اتجاه واحد، ولكن هذا لا يمكن دائماً اكتشافه إذا كانت النتائج مبنية على اختبار جرانجر للسببية، ولكن يمكن تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات عن طريق استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM وإن هذا النموذج يمكننا من استخلاص حدود الخطأ واستخدامها للتعرف على حجم وطبيعة أثر كل متغير من متغيرات النماذج الأخرى وذلك من خلال تحليل مكونات التباين، ودوال الاستجابة الدفعية.

ويمكن كتابة نموذج VAR على شكل نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM المقيد من النموذج VAR كالتالي:

$$\Delta x_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^m \alpha_i \Delta x_{i-t} + \sum_{j=1}^m \alpha_j \Delta x_{t-1} + \delta ECM_{t-1} + U_t \dots$$

حيث: تمثل x_t متجه المتغيرات المستخدمة في التقدير و D هي الفروق الأولى، و μ حد الخطأ، و m و n عن فترات الإبطاء الزمني و ECM فتمثل صيغة تصحيح حد الخطأ، لتعبير عن الديناميكية التي يتم بها الرجوع إلى حالة التوازن في الأجل الطويل، بمعنى آخر تصحيح أي اختلال في التوازن للوصول إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

المبحث الثاني: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

من أجل تحديد طبيعة العلاقة بين العولمة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر لا بد من القيام بدراسة قياسية باستخدام متغيرات اقتصادية، لكن قبل القيام بالدراسة القياسية تم التطرق إلى تحليل تطور متغيرات الدراسة والتعرف على الإطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة في الدراسة وعرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها من خلال عرض الاختبارات الضرورية المطبقة على السلسلة الزمنية من أجل اختبار استقراريتها واختبار التكامل المشترك، واختبار السببية لجرانجر ونموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM).

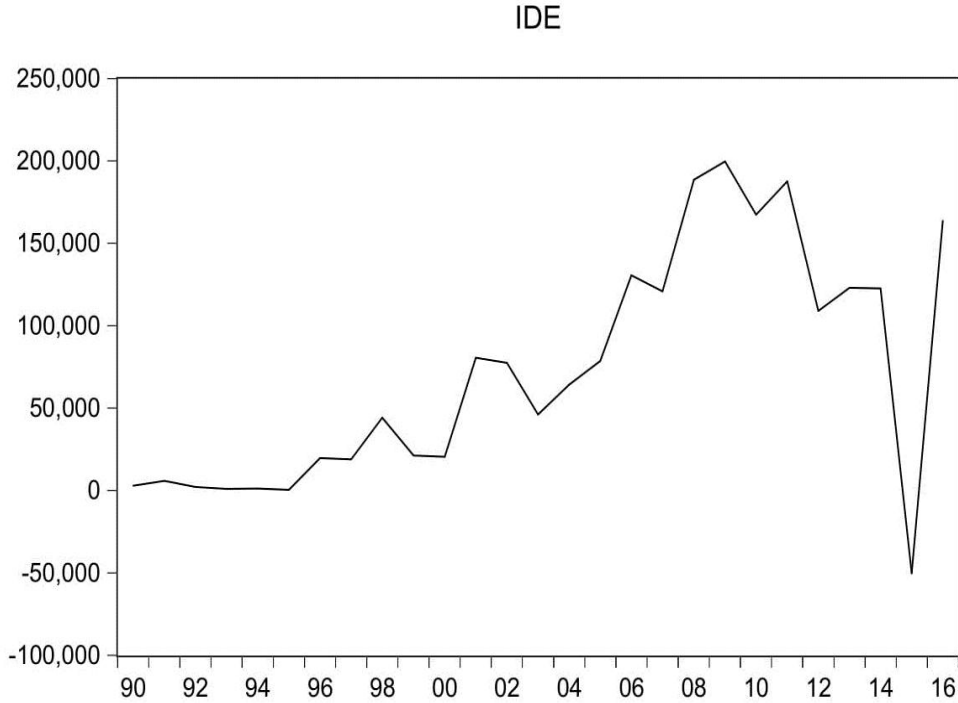
المطلب الأول: تحليل تطور متغيرات الدراسة

سيتم من خلال هذا المطلب تحليل تطور متغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 والمتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي.

أولاً: تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

سعت الجزائر من خلال مجموعة من القوانين والإصلاحات التي قامت بها إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معين ولكن بالرغم من ذلك لم تصل إلى طموحاتها وكانت معظم هذه الاستثمارات في مجال المحروقات. والشكل رقم (01) يوضح تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2016.

الشكل رقم(01): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2016



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews7

التحليل الاقتصادي:

لقد أكدت تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بأن الجزائر خطت خطوات مهمة وقطعت أشواطاً كبيرة في طريق تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث نلاحظ من خلال الشكل رقم (01) أنه الفترة 1990-1995 تميزت بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي المباشر ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر وعلى جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانات السداد المتاحة مما أجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي الأثر السلبي على قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر ففي ظل عدم الاستقرار الاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة فلا يمكن انتظار قدوم الاستثمار الأجنبي حتى ولو تم تقديم أفضل الحوافز المالية والإعفاءات الإيجابية.

وأما الفترة 1995-2000 تميزت بعودة الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر وتوجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات وبقية الجزائر غير جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الأخرى، كما أنها بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة.

أما سنة 2001 فقد شهدت ارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث قدر حجم هذا الارتفاع بـ 1196 مليون دولار سنة 2001 تزامنا وإصدار الأمر (03/01) وما تضمنه من حوافز ضريبية وكذلك التدفق المحقق عام 2002 والمقدر بـ 1065 مليون دولار الذي تحقق من بيع رخصة الهاتف النقال لشركة "أوراسكوم" المصرية وخصوصة شركة "الصناعات الحديدية" بالحجار لشركة "إسبات" الهندية وهذا الارتفاع ليس نابع من تحسين في مناخ الاستثمار بدليل انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2003 إلى 634 مليون دولار ثم ارتفع إلى 882 مليون دولار عام 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية وبالتالي فإن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات 2001، 2002، 2004 جاءت معظمها من قطاع الاتصالات. واستمر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الارتفاع حتى سنة 2006 وهذا راجع إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية في البلاد وبالإضافة إلى تعديل القوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي وشهد تراجع في سنة 2007. ليرتفع مرة أخرى في سنة 2008 وقد سجلت أعلى مبلغ للتدفقات الواردة حيث ارتفعت نسبة 56.08 % مقارنة بسنة 2007 وهذا في وقت عرفت فيه وتيرة الاستثمارات العالمية تراجعا بفعل الأزمة المالية العالمية 2008 ثم ارتفعت وتيرة الاستثمارات سنة 2009 ارتفاعا طفيفا بنسبة 6.44% في وقت سجلت فيه كل التدفقات الواردة محسوسا على المستوى العالمي ثم انخفضت سنة 2010 بنسبة 17.02% وهو ما يدل على التأثير المتأخر لتدفقات الاستثمارات الدولية المتجهة للجزائر الشيء الذي يمكن تفسيره بالأولوية القصوى لهذه الاستثمارات لكونها تتمتع بربحية عالية (استثمارات في قطاع المحروقات) ثم تميزت سنة 2011 بعودة الاستثمارات الأجنبية إلى الارتفاع نظرا للأوضاع الأمنية للدول العربية خاصة المضطربة ضمن ما يسمى بالربيع العربي وهو ما دفع بالمستثمرين الأجانب إلى التوجه إلى الاقتصاد الجزائري لما يتوفر عليه من مناخ خصب وتوفر الاستقرار.

وقد شهد بعد ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر تقلبات خلال الفترة 2011-2015 نتيجة الفشل في تحسين جاذبية الاستثمار ورداءة مناخ الأعمال ليستمر حتى سنة 2015.

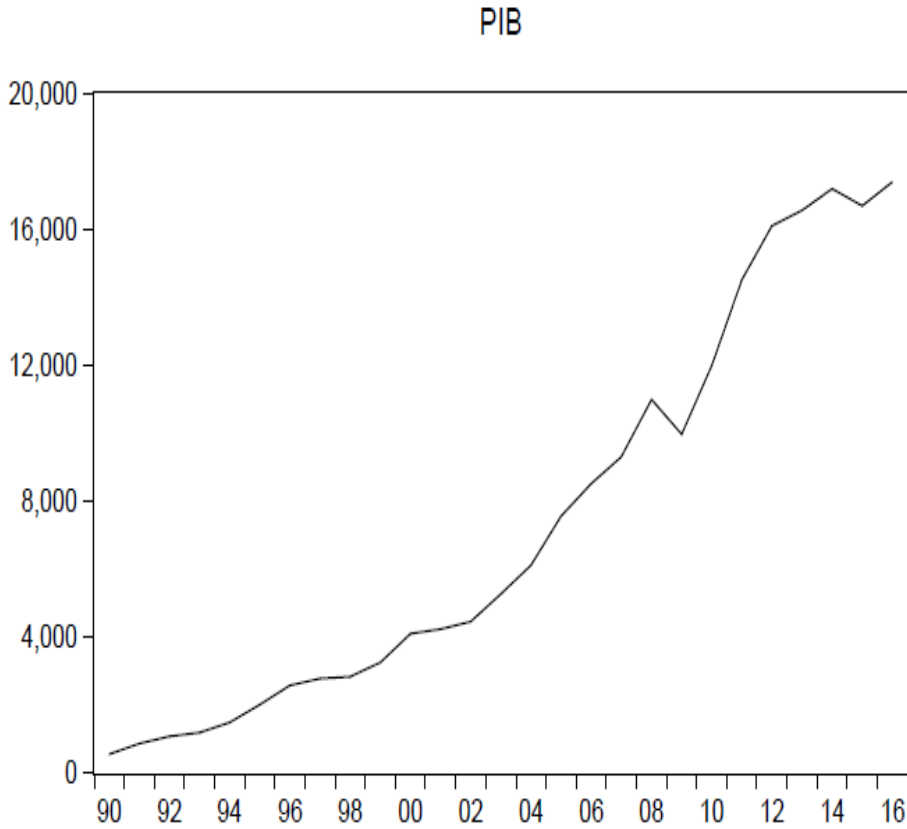
وقد عرف أيضا تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر اتجاه الجزائر خلال الفترة 2015-2016 تحسن محسوس بعد النتائج السلبية التي سجلت في سنة 2015 حيث أوضحت الندوة الأمامية للتجارة والاستثمار في تقريرها سنة 2017 بعد أن تم تسجيل تدفقات سلبية خلال سنة 2015 استطاعت الجزائر جلب 1.5 مليار دولار من الاستثمارات

الأجنبية المباشرة وذلك راجع جزئياً لتحسن السياسات الاستثمارية والتحسين الكبير الذي عرفه قطاع المحروقات (الإنتاج النفطي).

ثانياً: تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

إن تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2016 يرتبط بمختلف الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد منذ إنتاجها نظام اقتصاد السوق. والشكل رقم (02) يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016).

الشكل رقم (02): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews7

التحليل الاقتصادي:

باعتبار أن النمو الاقتصادي يقاس بالنتائج المحلي الإجمالي سجلت الجزائر خلال الفترة (1990-2016) معدلات نمو ايجابية بعد فترة من الانكماش والركود الاقتصادي التي شهدتها خلال فترة التسعينات من القرن الماضي بسبب الظروف الأمنية والسياسية غير المستقرة ويرجع السبب في هذا الارتفاع إلى معدلات النمو المحققة في قطاع المحروقات بفعل ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة بالإضافة إلى تحسن مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي الناتجة عن تطبيق إصلاحات واسعة النطاق في إطار برنامج التعديل الهيكلي حيث شرعت الجزائر في تطبيق سياسة مالية لم يسبق لها من قبل مستخدمة عائدات البترول ذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها حيث تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) حيث خصصت لها مبالغ ضخمة، بالإضافة إلى تحسن مؤشرات القطاع الزراعي وهذا راجع إلى عدة عوامل من بينها غزارة الأمطار الاستثنائية التي عرفتها الجزائر في تلك السنة كانت لها آثار ايجابية على الزراعة وقطاع الأغذية الفلاحية لكن بعد سنة 2005 عرفت معدلات النمو تراجعاً أین شهد انخفاضاً أيضاً سنتي 2008 و 2009 بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية التي سببته الأزمة المالية العالمية حيث تراجع معدل نمو المحروقات بالرغم من ارتفاع معدلات النمو في القطاعات الأخرى على غرار الزراعة التي سجل معدل نمو قدره 21.1% ويعود السبب إلى المردودية التي عرفها إنتاج الحبوب الذي بلغ 61.1 مليون قنطار بالإضافة إلى التدابير التي اتخذتها الدولة الخاصة بمسح 40 مليار دينار من ديون الفلاحين، ليرتفع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.6% سنة 2010 لكن سرعان ما انخفض إلى 2.8% سنة 2011، ثم عرف تحسناً طفيفاً سنة 2012 إلى 3.3% مدعوماً بأداء القطاعات خارج المحروقات، ومن خلال تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي حققت الجزائر معدلات ايجابية في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على طول الفترة 1990-2016 وهذا راجع إلى ارتفاع العائدات في المحروقات باعتباره أهم مصدر للدخل في الجزائر باستثناء سنة 2009 أین سجل معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً وذلك راجع إلى انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية والذي سببته الأزمة المالية العالمية.

المطلب الثاني: الإطار النظري القياسي للدراسة.

قبل التطرق إلى تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة لأبد من استعراض الجانب النظري للاختبارات المستخدمة في الدراسة القياسية وهذا ما سنوضحه في هذا المطلب.

أولاً: السببية والنموذج القياسي

ترتبط المتغيرات الاقتصادية بمجموعة من العلاقات المباشرة وغير المباشرة وهذه العلاقات تمثل الصيغة الأولية التي يتم الاستناد إليها في بناء أي نموذج مؤطر بتلك العلاقات، وذلك فإن عملية توصيف النموذج القياسي لأبد وأن تبتدئ من الصيغة الرياضية التي على أساسها يتحدد شكل العلاقة الدالية بين المتغير المستقل وبين المتغير التابع.

وإن النموذج القياسي هو بمثابة تصوير العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة، وتعرف السببية في الاقتصاد القياسي بأنها شكل التأثير الإرتباطي بين الحقائق الموضوعية سواء أكانت أشياء أم عمليات أم أنظمة، إذ يكون البعض منها تحت ظروف معينة سببا في حدوث ظاهرة أخرى تسمى النتيجة وقد يكون النموذج ممثلا بمعادلة منفردة أو مجموعة معادلات، وتحديد السببية تعد المرحلة الأولى من مراحل بناء النموذج القياسي وكما تفترضه النظرية الاقتصادية، أي أن وجود السببية تقتض وجود النظرية أو الافتراض العلمي المفسر لها. مع وجود الاتساق بين النظرية والواقع لتفسير الظاهرة الاقتصادية والتنبؤ بها، كما ترتبط السببية بتحليل السلاسل الزمنية والتي من خلالها يمكن التنبؤ بقيم الظاهرة المدروسة من خلال معرفة ما حدث لها في الماضي¹.

وحسب مفهوم جرانجر (GRANGER) للسببية هي طريقة أساسية يستند إليها في الدراسات الاقتصادية لتحديد أي المتغيرات هو السبب وأيها المستجيب، فمثلا إذا كانت x_t تسبب y_t فإن x_t تساعد على التنبؤ بقيمة y_t إذا كانت قيم معاملات y_t المتباطئة معنوية إحصائيا، وهذا يعني أن المتغيرات التي تحدث في x_t يجب أن تحدث قبل التغيرات التي تحدث في y_t والعكس إذا كانت y_t تسبب x_t وتحدث السببية باتجاهين إذا كانت قيمة كل متغير تتحدد وفق قيمة المتباطئة للمتغير الآخر، وتجدر الإشارة إلى كون x_t سببا في y_t لا تعني بالضرورة أن y_t هو نتيجة حتى ولو كان وقوع y_t بعد x_t وذلك لأن التغير الذي يحدث قد يكون سببه متغير ثالث.

¹ - حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 343.

وإن تحديد السببية في السلاسل الزمنية يتطلب معرفة استقراريتها باستخدام اختبار جذر الوحدة وتحديد التكامل المشترك لهذه السلسلة الزمنية¹.

ثانيا: استقرار السلاسل الزمنية

تعرف السلسلة الزمنية بأنها مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة وبمعنى آخر هي مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن ترتيبا تصاعديا.

وتتكون السلسلة الزمنية من مجموعة من المركبات التي تساعدنا على معرفة سلوك السلسلة وتحديد مقدار تغيراتها وإدراك طبيعتها واتجاهها حتى يصبح بالإمكان القيام بالتقديرات اللازمة والتنبؤات الضرورية وهذه العناصر هي:

1- **الاتجاه العام:** هو النمو الطبيعي للظاهرة، حيث يعبر عن تطور متغير ما عبر الزمن، سواء أكان هذا التطور بميل موجب أو سالب.

2- **التغيرات الموسمية:** هي التغيرات التي تحدث بانتظام في وحدات زمنية متعاقبة والتي تتجم من تأثير عوامل خارجية.

3- **التغيرات الدورية:** تنعكس هذه المركبة في السلال الزمنية طويلة المدى والتي تبرز انتقال أثر الأحوال الاقتصادية مثلا ويصعب التعرف على التقلبات الدورية ومقاديرها لأنها تختلف اختلافا كبيرا من دورة لأخرى سواء من حيث طول الفترة الزمنية للدورة أو اتساع تقلباتها ومداها².

وقبل اختبار وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين متغيرات النموذج وتحليل سلوك العلاقة في المدى القصير، لابد من تحليل السلاسل الزمنية للتأكد من استقراريتها وتحديد درجة تكاملها من خلال اختبارات جذر الوحدة وهناك عدة طرق لإجراء اختبار جذر الوحدة إلا أن الطريقة الأكثر شيوعا هي اختبار ديكي فولر.

وإن اختبارات جذر الوحدة لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام بل إنها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة ومن أجل فهم هذه الاختبارات لابد من التفريق بين نوعين من النماذج غير المستقرة فيما يلي³:

¹ - حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص ص 342، 343.

² - محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص ص 195-197.

³ - شيخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 206.

- النموذج (trend stationary) TS: هذه النماذج غير مستقرة وتحديدية، وتأخذ الشكل:

$$y_t = f(t) + \varepsilon_t$$

حيث $f(t)$: دالة كثير حدود للزمن (خطية أو غير خطية).

ε_t : تشويش أبيض

وأكثر هذه النماذج انتشارا يأخذ شكل كثير الحدود من الدرجة الأولى ويكتب من الشكل:

$$y_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$$

هذا النموذج غير مستقر، لأن متوسطه $E(y_t)$ مرتبط بالزمن لكننا نجعله مستقرا بتقدير المعالم \hat{a}_0, \hat{a}_1 بطريقة

المربعات الصغرى العادية وطرح المقدار $\hat{a}_0 + \hat{a}_1 t$ من y_t أي: $y_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 t$

- النموذج (differency stationary) DS: هذه النماذج أيضا غير مستقرة وعشوائية، وتأخذ الشكل:

$$y_t = y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

ويمكننا جعلها مستقرة باستعمال الفروقات أي:

$$\Delta y_t = y_t - y_{t-1} = \beta + \varepsilon_t$$

حيث: β ثابت حقيقي و d درجة الفروقات.

وغالبا تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النماذج $d=1$ وتكتب من الشكل:

$$\Delta y_t = \beta + \varepsilon_t$$

وإن اختبار جذر الوحدة يسمح بالكشف عن خصائص سلسلة زمنية معينة بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات ومن أهمها ما يلي:

1- اختبار ديكي فولر الموسع (ADF):

لقد قام الباحثان ديكي-فولر بتطوير اختبارهما ليأخذ في الحسبان عدم ترابط الأخطاء ويتركز (ADF) على الفرضية البديلة $\phi_1 < 1$ وتستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير النماذج التالية¹:

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

¹ - هند سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 176.

حيث : $(\lambda = \phi - 1)$

و p : درجة التأخير

ويتم اختبار الفرضيات التالية:

$$H_0: \phi_1 - 1 = 0$$

$$H_1: \phi_1 - 1 < 0$$

2- اختبار فيليبس وبيرون (pp):

إن اختبار فيليبس وبيرون يقوم على أساس تصحيح غير معلمي لإحصائية ديكي فولر حيث يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء المرتبطة ذاتيا ويتم هذا الاختبار على خمسة مراحل هي¹:

أ- التقدير بواسطة المربعات الصغرى النماذج الثلاثة لاختبار ديكي-فولر وحساب الإحصائيات المرافقة

ب- تقدير التباين في المدى القصير للبواقي

$$\widehat{\sigma^2} = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \widehat{\mathcal{E}}_t^2$$

ج- تقدير التباين في المدى الطويل S_t^2 (المعامل المصحح) والذي يتم الحصول عليه انطلاقا من الانحرافات المعيارية لبواقي النماذج السابقة حيث:

$$S_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{t=1}^p \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-1}$$

د- ولتقدير هذا التباين فإنه من المهم تحديد عدد درجات التأخير p وتقدر كدالة لعدد المشاهدات n . أي:

$$p \approx 4(n/100)^{2/9}$$

هـ- حساب إحصائية (pp) فيليبس وبيرون كما يلي :

$$t_{\hat{\phi}}^* = \sqrt{kx} \frac{(\hat{\phi} - 1)}{\widehat{\sigma\phi_1}} + \frac{n(k-1)\widehat{\sigma\phi_1}}{\sqrt{k}}$$

حيث $k = \frac{\widehat{\sigma^2}}{S_t^2}$ وتقارن الإحصائية (pp) مع القيم الحرجة الموجودة في جدول ماكينون.

¹ - Régis Bourbonnais, Michel Terraza, **analyse des séries temporelle**, dunod, paris, 2004, pp 158,159.

3- اختبار kpss:

اقترح phillips , schmidt, shin, kwiatkowski استخدام اختبار مضاعف لاغرانج لاختبار فرضية العدم التي تقرر الاستقرار للسلسلة، ويكون اختبار kpss على المراحل التالية:

أ- بعد تقدير النماذج (1) و (2) نحسب المجموع الجزئي للبواقي

$$s_t = \sum_{i=1}^t \hat{\varepsilon}_t$$

ب- تقدير التباين الطويل الأجل S_t^2 بنفس طريقة فيليبس وبيرون .

ج- نحسب إحصائية kpss من العلاقة:

$$LM = \frac{1}{S_t^2} \frac{\sum_{t=2}^t S_t^2}{T^2}$$

نرفض فرضية العدم (فرضية الاستقرار) إذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أكبر من القيمة المحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرق phillips , schmidt, shin, kwiatkowski ونقبل بفرضية الاستقرار إذا كانت الإحصائية LM أصغر من القيمة الحرجة¹.

ثالثا: اختبار التكامل المشترك

يعرف التكامل المشترك على أنه حالة اشتراك وتصاحب بين سلسلتين زمنيتين (X_t) ، (Y_t) أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحدهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن².

➤ شروط التكامل المشترك:

تكون السلسلتان (X_t) ، (Y_t) متكاملتان إذا تحققت الشروط التالية³:

- أن تكون السلسلتان مستقرة عند نفس المستوى.
- أن تشكل سلسلة البواقي سلسلة مستقرة من درجة أقل من درجة استقرار السلاسل محل الدراسة.

¹ - محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص 213.

² - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد لقياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 670.

³ - وردة شيبان، العلاقة السببية بين كمية النقود والنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر دراسة قياسية 1990-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، باتنة، الجزائر، 2015-2016، ص 164.

فإذا كانت السلسلة الزمنية (x_t) متكاملة من الدرجة (d) أي أن: $X_t \rightarrow I(d)$

وإذا كانت السلسلة الزمنية (y_t) متكاملة من الدرجة (b) أي أن: $Y_t \rightarrow I(b)$

فإن مجموع السلسلتان يجب أن يكون متكامل بدرجة أقل أي: $Z_t \rightarrow I(d - b)$

حيث: $d \geq b \geq 0$

➤ منهجية أنجل وجرانجر في اختبار التكامل المشترك:

قام أنجل وجرانجر عام 1986 بتطوير بحثه بتقديم طريقة لتقدير المتغيرات التي تربط بينهما علاقة تكامل مشترك حيث تتم طريقة التقدير في مرحلتين وهي مناسبة لسلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى¹:

أ- المرحلة الأولى: تقدير العلاقة في المدى الطويل

يتم التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى للعلاقة التالية:

$$Y_t = \alpha + \beta x_t + z_t$$

حيث Z_t : حد الخطأ (بواقي التقدير)، فإذا كانت المتغيرات متكاملة تنتقل إلى المرحلة الثانية.

ب- المرحلة الثانية: تقدير البواقي

يتم تقدير البواقي بمساعدة اختبارات جذر الوحدة لديكي-فولر للنموذج:

$$\Delta_t^e = \phi e_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \phi_i \Delta_{t-i-1}^e + \mu + w_t$$

حيث: w_t هي الشوشرة البيضاء، وهنا نقوم باختبار الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم: $H_0: e_t$ تكون مستقرة في الدرجة (1).

الفرضية البديلة: $H_1: e_t$ مستقرة في الدرجة (0).

حيث تمثل فرضية العدم أن السلاسل الزمنية ليست متكاملة، أي أن سلسلة البواقي e_t ليست مستقرة.

¹ - وردة شيان، مرجع سبق ذكره، ص 165.

➤ منهجية التكامل المشترك عند جوهانسن:

يسمح نموذج جوهانسن بتحقيق الفرضيات على عدد من السلاسل الزمنية المتكاملة من نوع $\text{var}(p)$ أي (التي تحوي عدد من متغيرات الدراسة)، بالإضافة إلى أنه يتناسب مع العينات الصغيرة الحجم نظرا لاحتمال وجود أكثر من شعاع للتكامل المشترك والاهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي أن التكامل المشترك بتحقيق فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة أما في حالة وجود تكامل مشترك فريد فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل محلا للشك والتساؤل¹، وبالتالي فهذا الاختبار يختص في المتغيرات التي تكون متكاملة من نفس الدرجة ويقوم هذا الاختبار بحساب عدد علاقات التكامل المشترك من خلال حساب عدد أشعة التكامل المشترك والتي تسمى برتبة مصفوفة التكامل المشترك ويتمثل نموذج جوهانسن للتكامل المشترك فيما يلي²:

$$\Delta y_t = A_0 + A_{yt-p} + A_1 \Delta y_{t-1} + A_2 \Delta y_{t-2} + A_{p-1} \Delta y_{t-p-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

y_t : متجه من الدرجة (n) ويتضمن بيانات سلسلة المتغيرات محل الدراسة.

ε_t : متجه من الحدود العشوائية الموزعة توزيعا طبيعيا من الدرجة (n) .

A : مصفوفة معاملات النموذج من الدرجة $(n*n)$ والتي تحدد رتبها بعدد التوليفات الخطية المستقلة التي يمكن الحصول عليها من متغيرات الدراسة.

رابعا: اختبار السببية

يعتبر مشكل السببية من أهم المحاور في تحديد صيغ النماذج الاقتصادية إذ يهدف إلى البحث عن أسباب الظواهر الاقتصادية وفهمها للتمييز بين الظاهرة التابعة من الظواهر المستقلة المفسرة لها.

1 - اختبار السببية وفق جرانجر (Granger)

اقترح granger 1969 معيار تحديد العلاقة السببية التي تركز على العلامة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية حيث إذا كانت y_{1t} و y_{2t} سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t ، وكانت السلسلة y_{1t} تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين

¹ - عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة

مركز صالح للاقتصاد الإسلامي، العدد 32، جامعة الأزهر، 2007، ص 23.

² - وردة شيبان، مرجع سبق ذكره، ص 166.

التوقعات بالنسبة لسلسلة y_{2t} في هذه الحالة نقول أن y_{1t} تسبب y_{2t} ، إذن نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى.

ويستخدم اختبار granger في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية Feed Back أو علاقة تبادلية بين متغيرين وذلك في حالة وجود بيانات سلسلة زمنية¹.

وليكن لدينا النموذج (1) var المستقر بحيث²:

$$\begin{pmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \phi_1^0 \\ \phi_2^0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \phi_{11}^1 \phi_{11}^2 \\ \phi_{21}^1 \phi_{21}^2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \phi_{12}^1 \phi_{12}^2 \\ \phi_{22}^1 \phi_{22}^2 \end{pmatrix} + \dots + \begin{pmatrix} \phi_{1p}^1 \phi_{1p}^2 \\ \phi_{2p}^1 \phi_{2p}^2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} y_{1t-p} \\ y_{2t-p} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{pmatrix}$$

السلاسل y_{2t-1} ، y_{2t-2} ،، y_{2t-p} تعتبر كمتغيرات خارجية بالنسبة للمتغيرات y_{1t-1} ، y_{1t-2} ،، y_{1t-p} ، نرى ما إذا كانت مجموعة y_{2t} لا تحسن معنويا من القدرة التفسيرية للمتغيرات y_{1t} للنموذج var والذي يطلق عليه تسمية Rvar أي VAR restricted

اختيار الفجوات الزمنية يتم بواسطة المعيارين Aic و Schwars ليكن لدينا :

$$H_0: \phi_{11}^2 = \phi_{12}^2 = \dots = \phi_{1p}^2 = 0 \quad \text{•} \quad Y_{2t} \text{ لا يسبب } y_{1t} \text{ إذا كانت الفرضية مقبولة:}$$

$$H_0: \phi_{21}^1 = \phi_{22}^1 = \dots = \phi_{2p}^1 = 0 \quad \text{•} \quad Y_{1t} \text{ لا يسبب } y_{2t} \text{ إذا كانت الفرضية مقبولة:}$$

إذا تم قبول الفرضيتين معا إذن نحن في حالة حلقة ذات مفعول ارتجاعي Feed Back Effect يمكن استعمال إحصائية فيشر للقيام بالاختبار المتعلق بانعدام المعاملات، معادلة بمعادلة أو مباشرة المقارنة بين نموذج Var غير المقيد Uvar والنموذج Var المقيد Rvar نحسب نسبة المعقولية:

$$L^* = \left((T - c)x(L_n) \left| \sum_{rvar} \right| - Ln \left| \sum_{uvar} \right| \right)$$

بحيث:

L^* : تتبع توزيع X^2 بدرجة حرية $2 \times P$.

\sum_{RVAR} : مصفوفة التباين - التباين المشترك لبواقي النموذج المقيد.

¹ - محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص 277.

² - محمد شيخي، المرجع نفسه، ص ص 277، 278.

Σ_{UVAR} : مصفوفة التباين-التباين المشترك لبواقي النموذج غير المقيد.

T : عدد المشاهدات.

C : عدد المعالم المقدرة في كل معادلة للنموذج غير المقيد.

إذا كانت $L^* > X_{\alpha}^2(2P)$ ففي هذه الحالة نرفض فرضية وجود القيد أي هناك سببية وفق جرانجر.

خامساً: نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) :

يستخدم نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vecm) للتأكد من شكل العلاقة التوازنية (القصيرة والطويلة) الأجل بين المتغيرات الاقتصادية ويمكن تطبيقها في حالة العينات الصغيرة على خلاف الطرق السابقة التقليدية ومن أهم شروط تطبيق هذا النموذج هو وجود تكامل مشترك وفقاً لطريقة جوهانسن.

إن نموذج متجه تصحيح الخطأ هو بالحقيقة نموذج انحدار ذاتي ونموذج الانحدار الذاتي يوظف لوصف العلاقة الديناميكية بين المتغيرات المستقرة، ويعد نموذج متجه تصحيح الخطأ كحالة خاصة من نموذج الانحدار الذاتي للسلاسل الزمنية المستقرة من الدرجة الواحدة، وإذا افترضنا لدينا سلسلتين y_t , x_t فإن النموذج العام الديناميكي التبادلي بين هذين المتغيرين يكون وفق المعادلتين¹:

$$Y_t = \beta_{10} + \beta_{11}y_t + \beta_{12}X_{t-1} + V_t^y$$

$$X_t = \beta_{20} + \beta_{21}y_t + \beta_{22}X_{t-1} + V_t^x$$

وكلا المعادلتين يظهر أن كل متغير يعتمد على فترة إبطاء ذاتية وعلى فترة إبطاء للمتغير الآخر وكلا المعادلتين يشكلان نموذج متجه الانحدار الذاتي وبما أن فترة الإبطاء هي من الدرجة واحد فيكون لدينا نظام متجه الانحدار الذاتي من الدرجة واحد (1) var.

وإذا كان كل من y_t و x_t مستقران، فإن يمكن تقدير المعادلات أعلاه بطريقة المربعات الصغرى، أما إذا كان كل من y_t و x_t غير مستقرين في المستوى الأصلي ولكنها مستقرين في الفرق الأول، فإن يتم تقدير النموذج الآتي:

$$\Delta Y_t = \beta_{11}\Delta y_{t-1} + \beta_{12}y_{t-1} + V_t^{\Delta y}$$

$$\Delta X_t = \beta_{20}\Delta y_{t-1} + \beta_{21}y_{t-1} + V_t^{\Delta x}$$

وإذا كان من y_t و x_t متكاملين من الدرجة واحد فإنه يمكن كتابة نموذج متجه تصحيح الخطأ وفق ما يلي:

$$\Delta Y_t = \alpha_{10} + \alpha_{11}(y_{t-1} - \beta_0 - \beta_1 X_{t-1}) + V_t^y$$

¹- وسام حسين علي، أثر التضخم على أداء سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2005-2006) باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vecm)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 10، المجلد 05، 2013، ص 84.

$$\Delta Y_t = \alpha_{20} + \alpha_{21}(y_{t-1} - \beta_0 - \beta X_{t-1}) + V_t^x$$

والمعاملات α_{11} و α_{21} يمثلان معامل تصحيح الخطأ في المعادلتين.

المطلب الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى عرض ومناقشة نتائج الدراسة.

أولاً: نتائج تقدير الدراسة

1- اختبار جذر الوحدة (سكون السلسلة الزمنية): يتم استخدام اختبار جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل

السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا. وسوف تعتمد هذه الدراسة على اختبار فرضية العدم (ADF) ديكي-فولر القائلة بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلاسل الزمنية.

الجدول رقم (01): نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي - فولر (ADF)

Pr	None	Pr	Trend and intercept	Pr	Intercept	الخصائص
						المتغيرات
0.2298	-1.122367	0.1591	-2.984656	0.3058	-1.948626	IDE
0.0000	-7.880289	0.0000	-7.610548	0.0000	-7.717601	
0.9998	3.839783	0.6672	-1.816908	0.9949	0.975151	PIB
0.0075	-2.777062	0.0080	-4.478508	0.0030	-4.246080	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 7

يتضح من خلال الجدول رقم (01) أن السلسلة الزمنية لمتغير (PIB) غير ساكنة في المستوى (قيمة t الجدولية عند معنوية 5% أكبر من قيمة t المحسوبة)، لكن عندما أخذنا بالفرق الأول أصبحت ساكنة (قيمة t الجدولية عند معنوية 5% أقل من قيمة t المحسوبة). السلسلة الزمنية لمتغير (IDE) هي أيضا غير ساكنة في المستوى وعند احتساب الفرق الأول لهذه السلسلة هي أيضا أصبحت ساكنة (قيمة t الجدولية عند معنوية 5% أقل من قيمة t المحسوبة).

2. تحديد فترة الإبطاء:

من الجدول رقم (02) يتضح أن الخمس معايير اختاروا فترتي إبطاء وهما LR, SC

FPE, AIC, HQ ، لذا سنختار فترتي إبطاء.

الجدول رقم (02): نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ في نموذج الـ (VAR)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-559.8431	NA	1.14e+17	44.94745	45.04496	44.97449
1	-505.0814	96.38055	1.96e+15	40.88651	41.17904	40.96765
2	-498.2650	10.90633*	1.58e+15*	40.66120*	41.14875*	40.79642*

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 7

3- اختبار التكامل المشترك

سيتم تطبيق اختبار التكامل المشترك بين الناتج المحلي الإجمالي (PIB) والاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) كما هو موضح في الجدول رقم (03).

الجدول رقم (03): نتائج اختبار التكامل المشترك حسب طريقة جوهانسن

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.440592	16.22301	15.49471	0.0388
Atmost 1	0.065781	1.701101	3.841466	0.1921
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.440592	14.52191	14.26460	0.0455
Atmost 1	0.065781	1.701101	3.841466	0.1921

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 7

من خلال الجدول رقم (03) تشير النتائج إلى رفض فرضية العدم والذي يعني بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، وقبول الفرض البديل بوجود متجه تكامل مشترك واحد، مما يعني أن المتغيرات ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتقدير الآثار القصيرة وطويلة المدى بين الناتج المحلي الإجمالي (PIB) والاستثمار الأجنبي المباشر (IDE).

4- اختبار العلاقة السببية:

يوضح الجدول رقم (04) نتائج السببية بين المتغيرين محل الدراسة الناتج المحلي الإجمالي (PIB) والاستثمار الأجنبي المباشر (IDE).

الجدول رقم (04): نتائج اختبار جرانجر للعلاقة السببية

NullHypothesis	Obs	F-Statistic	Prob
IDE does not Granger Cause PIB	25	7.63012	0.0034
PIB does not Granger Cause IDE	25	0.11720	0.8900

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 7

من خلال الجدول رقم (04) تشير نتائج التقدير للعلاقة السببية في الأجل القصير في الجدول السابق أن F بلغت 7.63012 باحتمال قدره 0.0034، وعليه فإننا نرفض فرضية أن التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) لا يسبب حسب مفهوم جرانجر التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي (PIB).

أما بالنسبة لنتيجة اختبار فرضية وجود علاقة سببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي (PIB) إلى الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE)، فتشير نتائج التقدير إلى أن التغير في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) لا يسبب حسب مفهوم جرانجر التغيرات الحاصلة في الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE)، حيث أن F بلغت 0.11720 باحتمال قدره 0.8900.

لذا فإننا نقبل فرضية أن التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) سبب في التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، أي أنه توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد، تنطلق من الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) إلى الناتج المحلي الإجمالي (PIB). وعليه فإن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) خلال فترة الدراسة أدى إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) في الجزائر.

5- نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك والعلاقة السببية تأتي الخطوة التالية والمتمثلة بتصميم نموذج متجه انحدار ذاتي وكانت نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ كما هي مبينة في الجدول رقم (05).

الجدول رقم (05): نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ

CointegratingEq:	CointEq1	
PIB(-1)	1.000000	
IDE(-1)	0.108020 (0.01597) [-6.76442]	
C	-454.2508	
Error Correction:	D(PIB)	D(IDE)
CointEq1	-0.171225 (0.04692) [-3.64901]	-0.248748 (4.42703) [-0.05619]
D(PIB(-1))	0.118655 (0.19994) [-0.59346]	9.112793 (18.8632) [-0.48310]
D(PIB(-2))	0.030033 (0.17570) [-0.17094]	5.159842 (16.5761) [-0.31128]
D(IDE(-1))	0.021458 (0.00570) [-3.76664]	0.810318 (0.53747) [-1.50767]
D(IDE(-2))	0.008244 (0.00612) [-1.34705]	0.317216 (0.57740) [-0.54939]
C	-770.6578 (224.460) [3.43339]	-16015.43 (21176.7) [0.75628]

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج 7 Eviews

وبالنظر إلى نتائج تقدير الجدول رقم (05) نجد:

- مرونة الأجل الطويل:

إن مرونة الناتج المحلي الإجمالي (PIB) بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) معنوية وتقدر بـ: 0.108020، إذ نستطيع من خلالها كتابة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) والناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل كما يلي:

$$PIB = -454.25 + 0.108020IDE$$

- معامل التصحيح في الأجل القصير:

إن سرعة معامل تصحيح الخطأ في معادلة الناتج المحلي الإجمالي (PIB) سالبة وتقدر بـ: -0.171225 أي تقريبا 17% للوصول للتوازن في الأجل الطويل في الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، ويتم تصحيحه بما يقارب أربعة أشهر.

إن سرعة تصحيح الخطأ في معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) سالبة وتقدر بـ: -0.248748 أي تقريبا 25% للوصول للتوازن في الأجل الطويل في الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE)، ويتم تصحيحه بما يقارب ستة أشهر.

- مرونة الأجل القصير:

وتتمثل في معاملات الفروق الأولى للمتغير التابع المبطئ لفترة واحدة ولفترتين، حيث نجد أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) بـ: 1%، يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي (PIB) بـ: 2.1%، في الفترة الأولى، وبـ: 0.8% في الفترة الثانية.

ثانيا: اختبار صلاحية النموذج

يمكن اختبار صلاحية نموذج الدراسة من خلال اختباري كل من: LM واختبار White.

1. اختبار LM: يستخدم هذا الاختبار من أجل التأكد فيما إذا كان هنا ارتباط ذاتي بين البواقي من عدمه، إذ وجود ارتباط ذاتي بين البواقي دلالة على عدم صلاحية النموذج المقدر. والجدول رقم (06) يوضح نتائج اختبار LM كما يلي:

الجدول رقم (06): نتائج اختبار LM

Lag	LRE* stat	Df	Prob	Rao F-stat	Df	Prob
1	10.52467	4	0.0325	3.031897	(4, 30.0)	0.0327
2	11.45402	4	0.0219	3.352415	(4, 30.0)	0.0221
3	6.696480	4	0.1528	1.808412	(4, 30.0)	0.1533
4	1.356382	4	0.8517	0.335442	(4, 30.0)	0.8519
5	1.246747	4	0.8703	0.307780	(4, 30.0)	0.8705
6	16.38614	4	0.0025	5.223977	(4, 30.0)	0.0026
7	20.82640	4	0.0003	7.183470	(4, 30.0)	0.0004
8	7.580695	4	0.1082	2.077739	(4, 30.0)	0.1086
9	4.882127	4	0.2996	1.279250	(4, 30.0)	0.3001
10	8.165985	4	0.0857	2.260288	(4, 30.0)	0.0860
11	13.93770	4	0.0075	4.257676	(4, 30.0)	0.0076
12	3.757998	4	0.4397	0.966598	(4, 30.0)	0.4402

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 7

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية الاحتمالات غير معنوية، أي أكبر من 5%، وعليه النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

2. اختبار **White**: يستخدم هذا النموذج لاختبار تجانس سلسلة البواقي من عدمه، إذ أن عدم احتواء سلسلة البواقي على تباين متجانس، دلالة على عدم صلاحية النموذج. والجدول رقم (07) يوضح نتائج اختبار **White** كما يلي:

الجدول رقم (07): نتائج اختبار White

Chi-sq	Df	Prob
67.90863	60	0.2258

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 7

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية $ch-sq$ تساوي 0.2258 أكبر من 5%، وعليه نقبل الفرض الصفري القائل بأن سلسلة البواقي لها تباين متجانس.

من خلال اختبار LM واختبار White نستطيع أن نقول بما أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي بين البواقي وسلسلة البواقي لها تباين متجانس، إذن فالنموذج صالح للتقدير.

3. اختبار معنوية المعالم:

الهدف من هذا الاختبار هو التأكد فيما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي (PIB) والاستثمار الأجنبي المباشر (IDE)، وإذا كانت موجودة فعلا ما هي نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) في الجزائر على المدى الطويل؟ والجدول الآتي يلخص نتائج معنوية المعالم:

الجدول رقم (08): نتائج اختبار معنوية المعالم في المدى الطويل

	Coefficient	Std.Error	Statistic	Prob.
	-		-	
C(1)	0.1712	0.046924	3.6490	0.0008
	-		-	
C(2)	0.1186	0.199938	0.5934	0.5566
	-		-	
C(3)	0.0300	0.175696	0.1709	0.8652
	-		-	
C(4)	0.0214	0.005697	3.7666	0.0006
C(5)	-	0.006120	-	0.1864

	0.0082		1.3470	
	44		45	
	770.65		3.4333	
C(6)	78	224.4595	93	0.0015
	-		-	
	0.2487		0.0561	
C(7)	48	4.427032	88	0.9555
	-		-	
	9.1127		0.4831	
C(8)	93	18.86315	00	0.6319
	-		-	
	5.1598		0.3112	
C(9)	42	16.57609	82	0.7574
	-		-	
	0.8103		1.5076	
C(10)	18	0.537465	65	0.1404
	-		-	
	0.3172		0.5493	
C(11)	16	0.577401	86	0.5861
	16015.		0.7562	
C(12)	43	21176.68	77	0.4544
Determinantresidual				
covariance				
		7.34E+14		

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 7

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ (C1) سالب ويساوي -0.171225 وهو معنوي، ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي (PIB) والاستثمار الأجنبي المباشر (IDE)، أي على المدى البعيد الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) يفسر 17% من تغيرات الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، وهي نسبة تفسيرية مقبولة بعض الشيء.

4. اختبار Wald:

من خلال هذا الاختبار يتم اختبار معنوية المعالم في المدى القصير، وكذلك اختبار إمكانية انعدام أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في التأخيرين للمدى القصير. والجدول رقم (09) يوضح نتائج اختبار Wald فيما يلي:

الجدول رقم (09): نتائج اختبار Wald

Test Statistic	Value	Df	Probability
Chi-square	15.0164	2	0.0005
Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.	
C(1)	-0.171225	0.046924	
C(2)	-0.118655	0.199938	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 7

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمال Chi-square يساوي 0.0005 أقل من 5%، ما يعني أنه لا يمكن أن تتعدم معلمتي الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي، كما أن إشارتي المعلمتين سالبة ما يعني أيضا أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي سالبة في المدى القصير.

ثالثا: تحليل دوال الاستجابة الدفعية وتحليل التباين

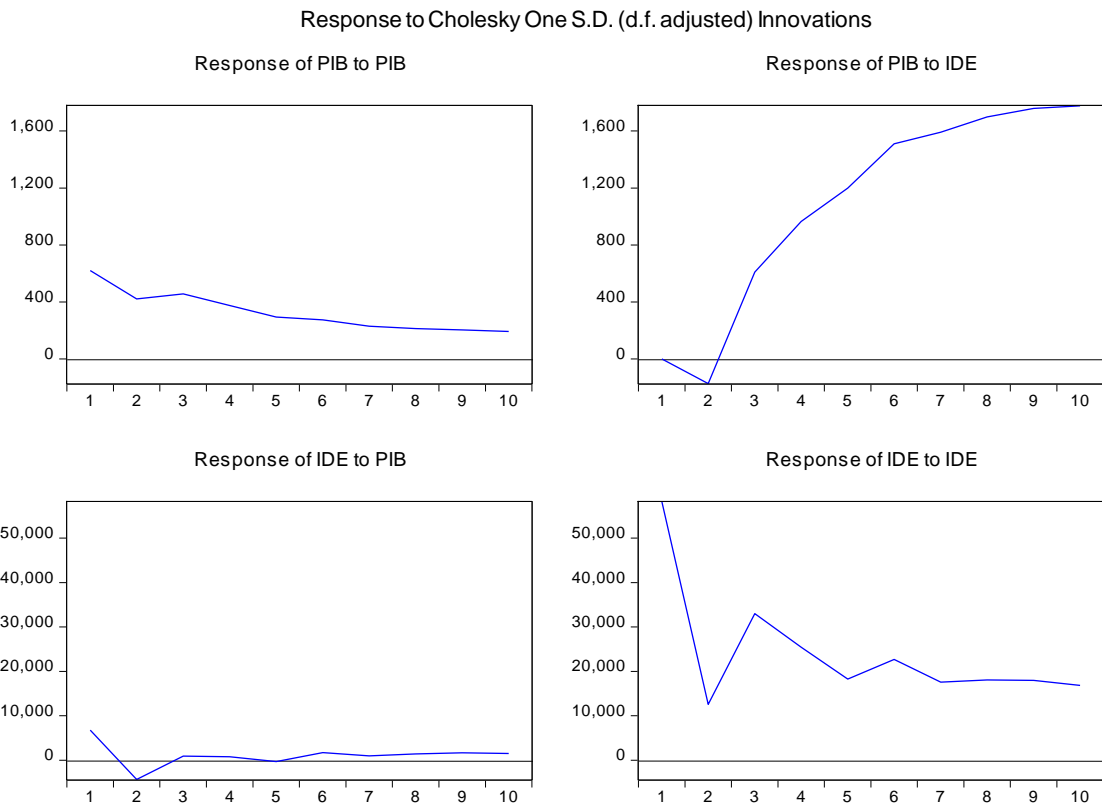
تستخدم دوال الاستجابة الدفعية وتحليل مكونات التباين لمعرفة أثر صدمة في أحد المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على السلوك المستقبلي للمتغيرات الأخرى، فدوال الاستجابة الدفعية تظهر أثر الصدمات على مسار التوازن لفترة زمنية معينة نتيجة لصدمة مفاجئة، ويتم توظيف طريقة تشولسكي لتحليل مكونات الصدمة، لما كانت المتغيرات مستقرة ومتكاملة، فإن المتغيرات تكون في حالة توازن في فترة زمنية معينة، وأن أي صدمة لأي من المتغيرات المستخدمة ستعمل على التأثير على وضعية التوازن لفترة زمنية معينة بعدها تعود المتغيرات إلى التوازن شريطة عدم حدوث أي صدمة أخرى في الوقت، أما تحليل التباين فيشير إلى الأهمية النسبية للمتغيرات العشوائية في النموذج، إذ يظهر حجم التغير في المتغير في الفترة الزمنية المستقبلية، نتيجة لصدمة في المتغير نفسه أو

المتغيرات الأخرى، إذ يساعد هذا التحليل على معرفة الأهمية النسبية لأثر كل متغير مفاجئ في كل متغير من متغيرات النموذج على جميع متغيرات النموذج.

1. دوال الاستجابة الدفعية:

تبين دوال الاستجابة الدفعية استجابة رد الفعل لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر لصدمة عشوائية مقدارها واحد انحراف معياري في الاستثمار الأجنبي المباشر والنتاج المحلي الإجمالي كما هو موضح في الشكل رقم (03).

الشكل رقم (03): دوال الاستجابة الدفعية للنموذج



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 7

من خلال الشكل رقم (03) نجد أن صدمة عشوائية سالبة في الاستثمار الأجنبي المباشر تقود إلى حدوث انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي في السنة الأولى لكن سرعان ما تتحول هذه الصدمة إلى صدمة ايجابية تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بداية من السنة الثالثة ويستمر في الزيادة ليبلغ أقصاه في السنة العاشرة، أما حدوث صدمة في الناتج المحلي الإجمالي، فإنها تؤدي إلى حدوث آثار سلبية على الاستثمار الأجنبي المباشر ويستمر هذا الأثر السلبي حتى منتصف السنة الثانية ثم بعد ذلك يعود أثر هذه الصدمة العشوائية ويصبح لها تأثير ايجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذا التأثير الايجابي يبقى ضعيفا جدا مقارنة بالأثر المعاكس، من

هنا نجد بأن دوال الاستجابة الدفعية تشرح لنا الأثر الديناميكي للصدمة التي تحدث في أحد المتغيرات على باقي متغيرات النموذج.

2. تحليل التباين:

يظهر الجدول رقم (10) دوال تحليل مكونات التباين لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في الاستثمار الأجنبي المباشر والنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر وهو موضح كما يلي:

الجدول رقم (10): تحليل مكونات التباين

	(PIB)تباين الناتج المحلي الإجمالي		
	S.E.	PIB	IDE
1	620.8724	100.0000	0.000000
2	769.5928	94.98510	5.014903
3	1082.347	65.79395	34.20605
4	1498.319	40.62037	59.37963
5	1941.648	26.47789	73.52211
6	2474.960	17.52755	82.47245
7	2951.453	12.93211	87.06789
8	3412.038	10.06851	89.93149
9	3844.020	8.213197	91.78680
10	4239.528	6.958393	93.04161
	(IDE)تباين الاستثمار الأجنبي المباشر		
	S.E.	PIB	IDE

1	58576.33	1.338637	98.66136
2	60073.41	1.795812	98.20419
3	68562.11	1.396500	98.60350
4	73133.82	1.239371	98.76063
5	75382.67	1.168061	98.83194
6	78747.90	1.117570	98.88243
7	80694.00	1.079921	98.92008
8	82703.02	1.057441	98.94256
9	84648.88	1.048426	98.95157
10	86320.52	1.038652	98.96135

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج 7 Eviews

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ إنه عند تحليل مكونات تباين الناتج المحلي الإجمالي نجد بأنه يفسر 100% من تباينه في السنة الأولى، ولا نجد أي مساهمة للاستثمار الأجنبي المباشر في تفسير تباين الناتج المحلي الإجمالي، لكن الأمر يختلف في السنوات اللاحقة، إذ نجد بأن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تفسير تباين الناتج المحلي الإجمالي ترتفع بالتدرج بداية من السنة الثانية لتصل إلى 93.04% كحد أقصى في السنة العاشرة، بينما بدأت نسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض بداية من السنة الثانية لتصل في السنة العاشرة إلى 6.96%، هذا التحليل يبين لنا أن الناتج المحلي الإجمالي يعتبر متغير خارجي (من وجهة نظر السياسة الاقتصادية الكلية) يتم إدارته من قبل السلطات الجزائرية بمختلف آلياتها الاقتصادية في مختلف المجالات، لذا فإن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينعكس بصورة آنية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وإنما آثاره على الناتج المحلي الإجمالي يزولها في السنوات اللاحقة لتفسير التقلبات فيه وبصورة مقبولة.

من جانب آخر نجد بأن تحليل مكونات تباين الاستثمار الأجنبي المباشر، يظهر بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر 98.66% من تباينه في السنة الأولى، بينما الناتج المحلي الإجمالي يفسر 1.34% من تباين الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة الأولى، في السنة الثانية انخفضت مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تفسير تباينه إلى 98.20%، إلا أنه بعد ذلك وبالضبط بداية من السنة الثالثة بدأت في الارتفاع لتصل إلى 98.96% في السنة العاشرة، بينما المساهمة الضعيفة جدا للناتج المحلي الإجمالي في تباين الاستثمار الأجنبي

المباشر ارتفعت بشكل طفيف في السنة الثانية لتبلغ 1.79% إلا أنه بداية من السنة الثالثة بدأت في الانخفاض من جديد لتبلغ أدنى حج لها في السنة العاشرة عند مستوى 1.04%. وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على الأثر الضعيف الذي تمارسه التغيرات الآنية للنتائج المحلي الإجمالي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل على مستوى الاقتصاد الجزائري.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل إجراء دراسة قياسية لأثر العولمة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، حيث تم تحديد متغيرات الدراسة والمتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر وهو الممثل الرئيسي للعولمة المالية والنتائج المحلي الإجمالي باعتباره ممثل النمو الاقتصادي وقد تم تحليل تطور كل منهما في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، وقد تم توصيف النموذج المستخدم في الدراسة وهو نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM وتم دراسة استقرار السلاسل الزمنية من خلال اختبار جذر الوحدة وجدنا المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة غير مستقرة في المستوي، إلا أنها أصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الأول، ثم قمنا باختبار جوهانسن للتكامل المشترك فتبين من خلاله وجود علاقة ديناميكية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وهو الذي فتح لنا المجال لاستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ، ثم قمنا باختبار السببية لجرانجر فتبين أنه توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي وهذا يدل على أن أي زيادة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

خاتمة عامة

إن التطورات الاقتصادية المتسارعة التي شهدتها العالم خلال العقدين كان لها الأثر الكبير على التطور المالي والنمو الاقتصادي في كل دول العالم من خلال بروز التكتلات الاقتصادية وإنشاء منظمة التجارة العالمية وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت من أهم ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي تجسد في ظاهرة العولمة، هذه الأخيرة ليست وليدة العصر الحاضر إنما هي ظاهرة ذات أصول تاريخية، ومن أهم أنواع العولمة انتشارا العولمة المالية التي تعد من أهم أشكال العولمة الاقتصادية والتي ظهرت من خلال التحرير المالي الدولي وفتح الأسواق الدولية أمام تدفق رؤوس الأموال، وللعولمة المالية منافع عديدة ولكن لا يمكن التقليل من شأنها فهي تؤدي إلى كثير من الانعكاسات السلبية على استقرار الاقتصاد الكلي كما أنها تعرض الجهاز المصرفي للأزمات ولغسيل الأموال مما يؤدي إلى هروب الأموال الوطنية للخارج والإضعاف من السياسة النقدية والمالية، ولنجاح ظاهرة العولمة المالية يجب أن تقاس نتائجها بمعيار كلي وهو قياس مدى فاعليتها على بعض المتغيرات الاقتصادية وذلك من خلال الإجراءات المطلوبة وخلق المناخ الملائم لتسايرها والمتمثلة في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتطوير المؤسسات المالية المحلية والقضاء على أزمة الديون الخارجية والانفتاح المالي على تكامل أسواق رأس المال مما يسمح بزيادة حجم التدفقات المالية بين دول العالم وزيادة حركة انتقال رؤوس الأموال دون قيود بين الدول، وبناء احتياطات دولية كافية وملائمة والاستعداد المسبق بإعداد حزمة متكاملة من الإجراءات والسياسات التحوطية التي تمنع أو تحد من نشوب الآثار السلبية الناجمة عن العولمة المالية.

ولكي تحقق الدول النامية وبالأخص الجزائر في ظل سيادة ظاهرة العولمة المالية تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع حيث يمثل هذا الأخير من الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول بأكملها سواء النامية أو المتقدمة للعمل على تحقيقه، إذ لا يمكن تصور عملية تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدلات نمو عالية ومستمرة، وذلك من خلال زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبحت تعتمد عليه أغلب الدول بدلا من عمليات الإقراض الدولي وبذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر مصدر حيوي للتدفقات المالية الدولية حيث أصبح القوة الدافعة للاندماج المالي الدولي، وكذلك العمل على خفض معدلات البطالة وزيادة الإنتاجية والتقدم الفني والتحسين من مستوى الدخل الفردي وتخفيض فجوة الموارد المحلية والعمل على تخفيض المديونية الخارجية، وتساهم العولمة المالية في التغلب على مشكلة المدخرات المحلية وزيادة درجة كفاءة الأسواق المالية مما ينعكس في كفاءة تخصيص المدخرات ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

➤ نتائج الدراسة:

- وعلى هذا الأساس تم القيام بدراسة هذا الموضوع محاولين بذلك معالجة التساؤل الرئيسي التالي:
- ما طبيعة العلاقة بين العولمة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) ؟**
- وبغرض الإجابة على هذه الإشكالية تم التوصل إلى النتائج التالية:
- بينت نتائج اختبارات الاستقرار باستخدام اختبار جذر الوحدة، أن المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة غير مستقرة في المستوى، إلا أنها أصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الأول لها، كما أن تكاملها المشترك فتح المجال لاستخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM.
 - أظهرت نتائج تصحيح الخطأ أن هناك علاقة ديناميكية طويلة الأجل في اتجاه واحد بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتاج المحلي الإجمالي، بمعنى الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي.
 - توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على أن زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي.
 - أثبتت دراستنا عدم وجود علاقة سببية ذات اتجاهين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي، أي أن الناتج المحلي الإجمالي لا يتسبب في الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - دلت دراستنا أن سرعة تصحيح الخطأ في معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر معنوية وسالبة إذ تقدر بـ: -0.248748 أي تقريبا 25% من عدم التوازن في الأجل الطويل في الاستثمار الأجنبي المباشر يتم تصحيحه في السنة.
 - سرعة تصحيح الخطأ في معادلة الناتج المحلي الإجمالي معنوية وسالبة إذ تقدر بـ: -0.171225 أي تقريبا 17% من عدم التوازن في الأجل الطويل في الناتج المحلي الإجمالي يتم تصحيحه في السنة.
 - من خلال دراستنا توصلنا إلى أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بـ: 1% يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بـ: 2.1% في التأخير الأول، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر بـ: 1% يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي و بـ: 0.8% في التأخير الثاني.
 - أظهر تحليل دالة الاستجابة الفورية أن حدوث صدمة عشوائية في الاستثمار الأجنبي المباشر يكون له تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي، بينما حدوث صدمة في الناتج المحلي الإجمالي يكون له

تأثير ضعيف على الاستثمار الأجنبي المباشر. كما بينت لنا دوال الاستجابة الدفعية أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كعامل له تأثير على سلوك الناتج المحلي الإجمالي المستقبلي.

- أظهر تحليل مكونات التباين أن حدوث صدمة عشوائية في الاستثمار الأجنبي المباشر، يظهر أن 98.96% من تفسير مكونات التباين الآتية تعود لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر والباقي 1.04% يعود للناتج المحلي الإجمالي. بينما حدوث صدمة عشوائية في الناتج المحلي الإجمالي أظهر أن 93.04% من التباين الآتي يعود لتفسيره للاستثمار الأجنبي المباشر والباقي 6.96% يعود للناتج المحلي الإجمالي.

ومقارنة مع الدراسات السابقة نستنتج أن الدراسة الحالية تشير إلى أنه هناك علاقة ديناميكية طويلة الأجل في اتجاه واحد بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين النمو الاقتصادي في الجزائر، وأنه تم رفض فرضية أن التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب في الناتج المحلي الإجمالي، وعند اختبار فرضية وجود علاقة سببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر فأشارت النتائج بأن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعني أنه لا توجد علاقة سببية ذات اتجاهين أي تم قبول فرضية أن التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر سبب في التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعني أنه توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد تنطلق من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي وعليه فإن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

بينما الدراسات السابقة تشير إلى انعدام العلاقة الطويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي، في حين آخرون يرون بأنه توجد علاقة ديناميكية طويلة الأجل بينهما.

وتشير الدراسات السابقة أيضا وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين النمو الاقتصادي خاصة في الدول التي تتلقى حجما كبيرا من الاستثمار الأجنبي المباشر في حين تتجه العلاقة من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي يعد حجم اقتصادها حافزا للاستثمار الأجنبي المباشر ويرى آخرون انعدام العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بينما يرى آخرون أن العلاقة بينهما علاقة سببية تبادلية إذ يعد أحدهما سببا للآخر.

➤ اختبار الفرضيات:

سننتظر فيما يلي لاختبار فرضيات الدراسة من خلال نفيها أو تأكيدها :
 - **الفرضية الأولى:** لا توجد علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر .

حيث تشير نتائج التقدير في الجدول الذي يوضح نتائج اختبار جرانجر للعلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر أن القيمة الإحصائية F بلغت 7.63012 باحتمال قدره 0.0034 وهي أقل من 0.005 وهذا ما يثبت رفض الفرضية العدمية ويتم قبول الفرضية البديلة.

- **الفرضية الثانية:** توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر .

حيث تشير نتائج التقدير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث أن القيمة الإحصائية F بلغت 0.11720 باحتمال قدره 0.8900 وهي أكبر من 0.005 لذا فإننا نقبل فرضية أن الاستثمار الأجنبي المباشر سبب في الناتج المحلي الإجمالي، أي أنه توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد تنطلق من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر. وعليه فإن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة بـ: 1%، يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ: 2.1%، في الفترة الأولى، و بـ: 0.8% في الفترة الثانية. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية البديلة.

➤ توصيات الدراسة:

- في ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج يمكن تقديم مجموعة من التوصيات:
- يجب على الجزائر أن تساير العولمة المالية بالقدر الذي تمليه ظروفها الخاصة والمشكلات التي تواجهها والأهداف التي تتطلع إليها بحيث يمكن تعظيم منافع العولمة المالية وتجنب مخاطرها وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني ككل وعلى النمو الاقتصادي بشكل خاص.
 - ولتستفيد الجزائر من ظاهرة العولمة المالية يجب أن تقوم بالإسراع في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية لاسترجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، لاسيما في تحقيق معدل نمو اقتصادي ومعدل تضخم معقولين وتخفيض العجز في الميزانيات العمومية بترشيد الإنفاق العام ومستوى مقبول من العمالة وغيره من الإجراءات لأن ذلك ينعكس على القطاع المالي بالإيجاب ويخفف من الآثار السلبية للعولمة المالية.

- وضع ميكانيزمات تجعل النظام المالي الوطني يوفق بين العولمة المالية والأهداف المرسومة مسبقا وذلك بتحرير القطاع المالي (تحرير أسعار الصرف وأسعار الفائدة)، مع فرض رقابة تحد من المضاربة والسلوكات غير التنافسية بالإضافة إلى تهيئة النظام القانوني والمؤسسي الذي يضمن الشفافية في المعاملات المالية.
- لا يعد جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وحده كافيا فلا بد من تدعيمه من خلال تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لتحويل هذه الاستثمارات إلى مشاريع ملموسة وفعالة تساهم ايجابيا في دعم النمو في الجزائر.
- يجب على الجزائر الاهتمام بجعل العلاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بهدف تطوير النشاط الاقتصادي في الجزائر مع العمل على توسيعهما وتشجيعهما.
- تنظيم المؤتمرات والندوات والملتقيات الدورية التي تحضرها الجهات الوطنية حول موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي لتبادل الأفكار والتجارب والخبرات فيما يتعلق بتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية ودراسة الأوضاع والتطورات التي تحدث في مجال الاستثمارات الأجنبية وتقييم المناخ الاستثماري للبلد بهدف تحديد مواطن السلب والإيجاب في أداء العناصر المعنية في هذا المجال.

➤ آفاق الدراسة:

بعد عرض النتائج التي توصلنا إليها والاقتراحات ذات الصلة بالموضوع، تبرز العديد من المواضيع التي تحتاج إلى المزيد من البحث والإثراء لذا نقترح على الباحثين جملة من المواضيع التي قد تشكل نواة لأبحاث علمية في المستقبل:

- أثر الانفتاح المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- التكامل الاقتصادي العربي أمام تحديات العولمة المالية.
- العولمة المالية وتأثيراتها على اقتصاديات الدول النامية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

➤ الكتب

- 1- أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003.
- 2- التكريتي هيفاء عبد الرحمن ياسين، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
- 3- التميمي رعد سامي عبد الرزاق، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
- 4- الخطيب شذا جمال، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.
- 5- السريتي السيد محمد، نجا علي عبد الوهاب، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- 6- الشرفات علي جدوع، التنمية الاقتصادية في العالم العربي "الواقع، العوائق، سبل النهوض"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
- 7- الطبيب مولود زايد، العولمة والتماكك المجتمعي في الوطن العربي، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، ليبيا، 2005.
- 8- الفتلاوي كامل علاوي، مرزوق عاطف لافي، العولمة ومستقبل الصراع الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.
- 9- القرشي مدحت، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
- 10- الوادي محمود حسين، العساف أحمد عارف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
- 11- بن قانة إسماعيل محمد، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.

- 12- تودارو ميشيل، ترجمة محمود حسن حسيني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006.
- 13- حمزة حسن كريم، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.
- 14- خبابة عبد الله، بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية (العولمة الاقتصادية-التنمية المستدامة)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 15- خلف فليح حسن، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.
- 16- رجب مصطفى، العولمة ذلك الخطر القادم "أسبابها- تداعياتها الاقتصادية- آثارها التربوية"، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
- 17- رشوان عبد المنصف حسين، العولمة وآثارها (رؤية تحليلية إضافية)، المكتب الجامعي الحديث، 2006.
- 18- سامويلسون، هاوس نورد، علم الاقتصاد، ترجمة هشام عبدالله، مكتبة لبنان للنشر، الطبعة الأولى، لبنان، 2006.
- 19- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية (منظمتها-شركاتها- تداعياتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 20- عبد الحميد عبد المطلب، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسات)، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2010.
- 21- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد لقياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 22- عجمية محمد عبد العزيز، عطية إيمان ناصف، التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000.
- 23- عريقات حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.

- 24- غالم عبد الله، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014.
- 25- صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2008.
- 26- شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.
- 27- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
- 28- معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2005.
- 29- منصور ممدوح محمد، العولمة ودراسة المفهوم والظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، 2003.
- 30- منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الرياءة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.
- 31- نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة العولمة وأنواعها، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2010.

➤ الأطروحات والمذكرات

أ- الأطروحات

- 32- تافاسست خديجة، تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي "دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016-2017.
- 33- سعدي هند، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية "دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)"، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016-2017.

- 34- سلام عبد الرزاق، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة "تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011-2012.
- 35- شيبان وردة، العلاقة السببية بين كمية النقود والنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر دراسة قياسية 1990-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، باتنة، الجزائر، 2015-2016.
- 36- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014-2015.
- 37- هدروق أحمد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1970-2008)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011.
- ب-المذكرات
- 38- بنابي فتحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2008-2009.
- 39- بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر (2001-2009)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009-2010.
- 40- بورمة هشام، النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة الجزائر، 2008-2009.

- 41- حلوفي سفيان، أثر العولمة المالية على أداء الأسواق المالية الناشئة "حالتي كوريا الجنوبية و اندونيسيا" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات النقدية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011.
- 42- زودة عمار، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007-2008.
- 43- صياد شهباز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية جامعة وهران، وهران، الجزائر، 2012-2013.
- 44- قريبي ناصر الدين، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014.
- 45- قويدري كريمة، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011.
- 46- معط الله آمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي "دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012" مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015.

➤ المجلات والدوريات

- 47- العبدلي عابد، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح للاقتصاد الإسلامي، العدد 32، جامعة الأزهر، 2007.
- 48- جاسم محمد سلمان، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق بعد 2003 (الواقع والطموح)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 101، المجلد 23، 2017.

- 49- حمد النيل عبد المنعم محمد الطيب، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف" نظرة شمولية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، الخرطوم، السودان، 2005.
- 50- سعيدي فاطمة الزهراء، الآثار الاقتصادية للعولمة المالية على الأسواق المالية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 14، المجلد 01، 2016.
- 51- علي وسام حسين، أثر التضخم على أداء سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2006) باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vecm)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 10، المجلد 05 2013.
- 52- صديقي مليكة، بوكروح بهية، العولمة المالية والاستقرار المالي، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية العدد 07، 2016.
- 53- كوزي إيهان وآخرون، العولمة المالية فيما وراء لعبة إلقاء اللوم، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2007.
- 54- مفتاح صالح، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 02، جوان 2002.
- 55- موفق أحمد، خضير حلا سامي، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقييمية لقانون الاستثمار العراقي)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 80، 2010.

➤ الملتقيات

أ- الملتقيات الدولية

- 56- دردور أسماء، بن زوي نسرين، الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 20-21 أكتوبر 2009.
- 57- رميدي عبد الوهاب، سماي علي، العولمة المالية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات "دراسة حالة الجزائر والدول النامية"، بسكرة، الجزائر، يومي 20-21 نوفمبر، 2006.

58- مرابط ساعد، بلميهوب أسماء، العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات" دراسة حالة الجزائر والدول النامية"، جامعة خيضر، بسكرة الجزائر، يومي 21-22 نوفمبر، 2006.

➤ الملتقيات الوطنية

59- بلوناس عبد الله، قاسيمي آسيا، التكامل المالي للأسواق المالية كوسيلة لتحدي مخاطر العولمة المالية، ملتقى وطني حول: عولمة الأسواق المالية "الفرص والتحديات"، المركز الجامعي، غليزان، يومي 12-13 أكتوبر، 2011.

➤ التقارير

60- تقرير صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، العولمة الفرص والتحديات، صندوق النقد الدولي واشنطن، 1997.

➤ المؤتمرات

61- زكي رمزي، عولمة الأسواق المالية" الفرص والمحاذير للبلاد النامية"، المؤتمر العلمي الرابع للاقتصاديين الكويتيين، 26-27 أبريل، الكويت، 1999.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

➤ LES LIVRES

62- Bertrand Raymond, **économie financière international**, édition PUF, paris, 1971.

63-Régis Bourbonnais, Michel Terraza, **analyse des séries temporelle**, dunod, paris, 2004.

ثالثا: مراجع الأنترنت

64- جلال خشيب، النمو الاقتصادي "مفاهيم ونظريات"، شبكة الألوكة، www.alukah.net.